

الخلفية النظرية للتراعات الدولية

د. اسماعيل معراف

أستاذ محاضر وباحث جامعي

لقد لعب التنظير والفقه دوراً بارزاً في تحليل مختلف الظواهر والأحداث التي شهدتها العلم، ولم يكتفي بوظيفة التوظيف فقط، بل قدم الكثير من المقاربات الفكرية والاستراتيجية لصناع القرار في كثير من الدول، مما أعطى لفكرة التأصيل النظري أهمية قصوى في رسم معالم التراعات والقضايا التي هي محور النقاشات الحادة، لكن هذا ما كان له أن يتم لولا وجود الكثير من الثراء في الأفكار النظرية التي سبقت التجربة وركزت على حقول التجريب، فالتضارب بين النظريات فيما يخص تفسير الظواهر السياسية والاقتصادية والحضارية التي عرفها ويعرفها العالم، كان هو السمة الغالبة على مبدأ التنظير للعلاقات الدولية منذ بداية ونشوء الدولة كمفهوم متعدد الأبعاد، لكن بروز الأحداث في المشهد السياسي الدولي كان له أقوى التأثير على القيم والمفاهيم التي نادت بها جل النظريات.

فأثر الحرب العالمية الثانية كان واضحاً على ملية التنظير بالنسبة لتفسيرها، ما يحدث من ظواهر على المستوى الدولي، حيث تم تحويل التفكير في العلاقات الدولية من النظرة التي كانت تعتمد على المثالية إلى نظرة أكثر واقعية تركز على عامل القوة بدلاً من عوامل القانون والتنظيم، وهو ما جعل المقاربة تتماثل مع ما جاء به هيغل في جدليته الشهيرة التي ركزت على أن التاريخ يتطور انطلاقاً من تصارع المتناقضات، وأن الحرب هي التي تزيد وتدفع باتجاه تحقيق

السلام⁽¹⁾، وهو الشيء الذي ساهم في تغيير وجهة نظر أصحاب المدرسة المثالية، الذين بدأوا يشككون في طروحات اتجاههم، ودعوا بالمقابل إلى ضرورة دمج القانون والتنظيم الدوليين بقوة مؤثرة تمكن من استتباب السلام الدولي والأمن للدول القومية وتسوية عادلة للمنازعات الدولية.

ومن ثم فإن أهمية المنهج في دراسة العلاقات الدولية تزايدت بشكل كبير، ولم تعد فقط محصورة في التيارات الفكرية التي تبني أفكارها على القوة أو المصلحة القومية، أو حتى على عامل القانون والتنظيم، بل ظهرت تيارات أخرى عمدت إلى التركيز على عوامل لم تكن معروفة سابقاً، وهو ما يؤكد على أن تفسير ظواهر السياسة الدولية لا يمكن لها أن تعتمد على عامل واحد فقط، وذلك بسبب التنوع والتعقيد الشديدين الذين يميزان المجتمع الدولي، ومن ثم فإن كل المدارس الفكرية والاتجاهات التي ظهرت كانت ترمي كلها إلى إيجاد نظرية لدراسة العلاقات الدولية، وهي من الناحية المنطقية تحاول أن تحقق مبدأ الارتباط والتكامل بين الكثير من العوامل التي لها تأثير فعال في البيئة الدولية وأيضاً في دوافع وسلوكيات الدول، وأيضاً فيما يخص اتجاهات الزعامات المسؤولة فيها. هذا رغم محاولات البعض لوضع بعض من المقاييس التي يجب أن تتوفر في النظرية العامة التي تختص بتفسير ودراسة الظواهر على صعيد العلاقات الدولية، مثلما جاء به الباحث «كوييني رايت»⁽²⁾، حيث حدد جملة من الصفات، منها أن تغطي النظرية جميع جوانب العلاقات الدولية، أي يكون لها نظرة شمولية على مدخلات ومخرجات البيئة الدولية، وأن يعبر عنها بفرضيات ومقاربات عامة تتسم بالوضوح والدقة، كذلك يجب أن توضع النظرية في مناخ تستطيع من خلاله أن تستمر وتتفاعل بشكل يسمح لها بتطوير أفكارها وجعلها أكثر مواكبة للمتغيرات والمستجدات الحاصلة، أضف إلى ذلك فإن «رايت» حرص على أن تكون هذه النظرية معبرة عن الواقع الدولي بمختلف فواعله، وليس أن تعكس وجهة نظر وحدة سياسية معينة أو قومية ما، بمعنى أن تكون متميزة بالحياد، كما عليها أن تزودنا برؤى وتوجهات تساعدنا على الاستشراف على الأقل في بعض الجوانب، وتجعلنا قادرين على تقدير الأوضاع بشكل قيم.

ومن جهة أخرى فإن الملاحظ على كل النظريات التي تناولت بالتحليل والتفسير ما يقع من أحداث على المستوى الدولي ركزت أبحاثها على متغيرات عديدة تراوحت ما بين القوة وتوازن القوى، والمصلحة القومية، والتكامل الوظيفي، والتنظيم والقانون، والفوضى، ولو أن السمة الغالبة على توجهات تلك النظريات ومفكراتها هو التأكيد على أن القوة هي المتغير الأصيل في العلاقات السياسية الدولية⁽³⁾، وبالتالي فإن الدول في سعيها لإثبات ذاتها تسعى إلى تعزيز هذا المتغير، دون الاكتراث بالنواحي الأخلاقية والمثالية، على اعتبار أن الصراع والتنافس هما أساس العلاقات بين الدول، وهو ما يفضي دائماً إلى البحث عن المواصفات الحقيقية لفكرة القوة كعامل محرك في العلاقات السياسية الدولية حسب طروحات بعض النظريات التي تحوز أكثر من غيرها على المصادقية في دائرة الدراسات الخاصة بالتنظير للعلاقات الدولية، وتأسيساً على ما سبق يمكن حصر أهم الأفكار النظرية التي جاءت بها المدارس الفكرية بحسب ظهورها وأهميتها وقدرة تأثيرها بالشكل التالي:

أ- النظرية التقليدية أو ما يسمى بنظرية توازن القوى: ويفهم من خلال التسمية أنها ترتبط بأفكار قديمة عرفها العالم، بحيث أن هذه النظرية عرفت أكثر في الهند القديمة والينان بشكل عام، وهي تبني تصوراتها على أساس أن الاستقرار لا يتحقق بدون أن يكون هناك تعادل في القوة بين الدول، خصوصاً تلك التي توصف بالقوية أو الكبيرة، بمعنى أن النظرية حسب ديفيد هيوم، لا تتمتع ببناء نظري متكامل⁽⁴⁾، فهي تنظر إلى الظواهر بشكل عام وتقليدي، وتأخذ من نظرية نيوتن المتعلقة بالتوازن في الكون نموذجها الأساس، فمفهومها الرئيسي لتوازن القوى يتمثل في أن تسعى الدول إلى زيادة قوتها بشرط أن هذا السلوك لا يؤثر على علمية التوازن، فهي تقولها بهذا الحق ولكن في إطار محدود يسمح بحفظ التوازن، وبحول ون تحقيق دولة من الدول مركزاً مهيماً، يقضي على التوازن ويفتح المجال أمام الفوضى والتصادم.

ومن ثم ورغم الأفكار الإيجابية التي جاءت بها هذه النظرية، إلا أنها لمس تسلم من النقد، حيث نظرت إليها بعض التيارات على أنها عجزت على فهم السلوك الدولي ناهيك على

تفسيره واستخلاص القيم التي ينبني عليها، فسببها مثالاً وهو أحد منتقدي هذه النظرية، استخف كثيراً بالاستنتاجات التي وصلت إليها، واعتبر أن الدولة تكون معينة بالتوازن أو عدمه تبعاً لتوجهات مصلحتها، وليس لأمر آخر، فالتوازن هان ليس بحثاً لأجل مصلحة الغير، بل هو محاولة تقوية ذات الدولة، وتمكين قدراتها العسكرية من أجل مواجهة أية امتدادات محتملة، هذا دون أن ننسى أن الدول تعرف جيداً، بأن حركتها مرتبطة بعدم وجود قيود أو ضوابط على سعيها الدؤوب لتنمية قوتها، كما أن السلوك الخارجي للدولة مرهون بمدى اتساع هوامش الحصول على القوة، لأنه في النهاية تتول القوة هي الأداة الوحيدة التي تستخدم من قبل الدول في الحفاظ على استقرارها وأمنها على الصعيد الدولي⁽⁵⁾.

في حين أن باحثين آخرين لجأوا إلى الواقع الدولي لكي يثبتوا فشل هذه النظرية، وعلى رأسهم مورغان⁽⁶⁾، حيث رصد نقاط ضعفها وركز على المنهج الذي اعتمدته في مقارباتها لسلوك الدول، فنظام توازن القوى حسب تصوره لم يسهم في الحفاظ على استغلال العديد من الدول منذ القرن الثامن عشر، كما أن تجسيد فكرة التوازن ذاتها لم تتم عبر تحالفات جمعت بين دول. ضد دولة معينة استعملت القوة في علاقاتها مع الدول الأخرى، بل كانت الحروب الباهضة التكاليف هي الوسيلة المثلى التي أعادت التوازن للعلاقات والتعاملات بين الدول، ومن ثم فإن فكرة توازن القوى الذي جاءت به هذه المدرسة غير واضحة وغير واقعة، لأنها مع متغيرات البيئة الإقليمية والدولية لم تعد كافية للمحافظة على أمن واستقرار الدول.

وعليه فإن العيوب التي ظهرت في هذه النظرية إنما هي عيوب عامة، بمعنى أن كل النظريات تستخدم منهجية علمية معينة وتعتقد أنها الأصلح في تفسير السلوك الدولي، لكن مع ظهور نظريات أخرى مناقضة لها تبدأ تبرز نقاط الضعف، وهو في تصورنا مسألة جد عادية، على اعتبار أن نظرية العلاقات الدولية وفي إطار مواكبتها لما يحدث من تطورات متسارعة على الصعيد الدولي أصبحت تتجه أكثر للاهتمام بالنظرية المركبة، أي تلك التي لا تقف عند سؤال الحالة بل تتعداه لتصل إلى محاولة استشراف الأوضاع بمعنى البحث فيما يجب أن يكون عليه

واقع السلوك الدولي.

ب- النظرية الواقعية: تعتبر الواقعية من أهم النظريات التي أخذت على عاتقها تفسير وتحليل السلوكيات الخاصة بالدول فيما بينها، وأصبحت تحظى بمصداقية كبيرة في دائرة الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالتنظير للعلاقات الدولية، وقد سيطرت هذه النظرية على عموم التحاليل النظرية المتخصصة في قياس درجة تفاعل الأحداث الدولية، فهي جاءت كرد فعل على الأفكار التي ظلت تنادي بما المدرسة المثالية، وعرفت أكثر في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التي أعقبت سنة 1945، حيث استلهمت معتقداتها من التاريخ، ثم أسقطت حوادثه على السلوك الدولي، وخلافاً في هذا الإطار توجهات التيار المثالي المرتكز أساساً على القانون والتنظيم وأكدت على رفضها لوجود تطابق في المصالح بين مختلف الأمم، كما أبرزت أن الصراع هو السمة الغالبة على سلوك الدولة وهو المتغير الذي يحكم توجهاتها، أيضاً وهو السبب الذي يدفعها إلى شن الحروب من أجل تحقيق بقائها، وهو ما يفهم من أن المدرسة الواقعية تركز كثيراً على عامل القوة ولكن ليس بالمفهوم الضيق للمصطلح أي القوة العسكرية، بل تدخل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية في توصيفها إلى متغير القوة.

إذن فالواقعية تعتبر من أكثر النظريات اتساقاً وتفاعلاً مع الواقع الدولي، وأكثرها تفهماً لأوضاعه، فهي لا تغوص في المثاليات والأخلاقيات، بل تقدم مقاربات موضوعية يكون فيها للمصلحة والقوة حيزاً مهماً⁽⁷⁾، ناهيك على أن المصلحة مثلاً في مفهوم النظرية الواقعية تتحدد في إطار القوى التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورغانو بفكرة التأثير والسيطرة، بمعنى أن القوة السياسية التي تعنيها وتقصدها هذه النظرية تتعلق بمدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهو ما يعني أن الفكرة لا ترتبط بتأتاً بالعنف وأشكاله المادية والعسكرية⁽⁸⁾، وإنما هي تنحو إلى فضاءات أوسع، تكون تحصيل عام لتفاعل عدد مهم من المتغيرات المادية وغير المادية، لتشكل في النهاية الحجم الحقيقي لقوة الدولة،

وبموجب هذا التشكيل تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي والاقتصادي والقيمي على مواجهاتها مع الدول الأخرى.

ومن ثم فإن المدرسة الواقعية نسيت على الفكرة القائلة بأن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، بمعنى أن كل الدول تسعى إلى تقوية قدراتها المختلفة ليس فقط من أجل المحافظة على الاستقرار الداخلي، ولكن أيضا وهو الأساس للاستعداد إلى الدخول في المواجهات المختلفة مع الدول الأخرى، ثم أن الصراعات الحاصلة التي تتم بين الدول عادة ما يلجأ إلى تغليفها بمفردات قانونية أو تبريرات أخلاقية، تقدم لنا صورة مغالطة للحقيقة، والتي تبقى دائما مجسدة في أن القوة هي المتغير الجوهرية الذي يحكم توازن العلاقات الدولية برمتها⁽⁹⁾، فالمدخل الواقعي يحاول تقدم تفسيرات عقلية ومنطقية للسلوكات الدولية وهو بذلك يستند إلى معطيات الأمر الواقع وحقائقه المستقرة دون أن يتجاوز إلى تصورات أخرى قد تناقض تماماً هو حاصل فعلاً، مثلما فعل ويفعل أقطاب التيار المثالي.

وفي هذا النطاق يؤكد المفكر الواقعي البارز «شوراز نبرجر» على أن «القوى هي بلا منازع محور الارتكاز في حركة العلاقات الدولية على الدوام، والسبب هو أنه في غياب مجتمع دولي حقيقي، فإن المجموعة الدولية المتنافسة تتصرف بناء على ما تمتلكه من إمكانات مادية وعسكرية، وليس من أي منطق قانوني أو أخلاقي⁽¹⁰⁾، كما أن الواقعيين يربطون بين الدافع إلى الحصول على القوة وتحريكها باتجاه التأثير في الآخرين وصولاً للأهداف النهائية التي تضعها الدول لنفسها، وبين الطبيعة الإنسانية التي تتحكم فيها بترعات غريزية كافية لا يمكن تلخيصها منها، وهي على وجه الخصوص نزاعات القوة والرغبة في السيطرة وإخضاع الآخرين بهدف إثبات الذات وتأمين المقدرة على البقاء والاستمرار في مواجهة التهديد والتحدّي الخارجي، وهو ما يذهب إليه أحد رواد هذه المدرسة ويتعلق الأمر بـ «فردريك شومان»، حينما أكد أن الدول التي تكون النظام الدولي تتمتع باستقلال وسيادة وطنية لا تسمح بأية قوة أو سلطة أعلى من أن تخترقها أو تتحكم فيها، وهي من أجل الحفاظ على هذا المكسب تسعى إلى تأمين

مصالحها القومية بواسطة متغيرات التفاوض أحياناً والقتال في غالب الأحيان، وهو هدف جوهري تعمل كل الدول على تجسيده. بمختلف الرسائل، كما يعتقد أن النظام الدولي يقوم على القوة كعامل حاسم في تحقيق التوازن وضبط الصراعات التي تنشأ بين الدول من خلال تضارب المصالح بينها⁽¹¹⁾، ثم يخلص إلى نتيجة مفادها أن نظام توازن القوى وإن كان يدفع إلى استقرار النظام الدولي ويمنع عنه التفكك والانحيار، فإنه بالمقابل لا يقضي على الحقيقية القائلة بأن الصراع الموجود بين الدول هو المتغير الأصيل والمستمر والذي لا يمكن تجنبه أو إلغاؤه، وذلك لأن حماية التوازن هي عملية متداخلة ومعقدة ويصعب تحديدها بدقة، كما أنها دائمة التذبذب والتقلب وعدم الاستقرار وهي بذلك تتجاوز مع المتغيرات التي تطرأ باستمرار على علاقات القوة بين الوحدات السياسية الدولية.

فالفكر الواقعي يقوم على مسلمات أساسية جعلت منه مرجعاً أساسياً وموضوعياً في فهم وتقدير الظواهر السياسية التي تحدث على المستوى العالمي، فهو ابتعد عن الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والدينية وخالف الرؤى التي جاءت بها النظرية المثالية، حيث اعتبر من البداية أن المجتمع الدولي تسوده الفوضى وتحكمه القوة والمصلحة، وبالتالي فإن السياسة الدولية حسب الطرح الواقعي هو صراع من أجل القوة⁽¹²⁾، وهو الشيء الذي أكدته الباحث ريمون آرون حينما قال «لقد بحث عما يشكل خاصية أو خصوصية العلاقات الدولية، وأعتقد أنني لمست ذلك في مشروعية وشرعية استخدام القوة من طرق الممثلين»⁽¹³⁾، ومن ثم فإن التركيز على نظرية توازن القوى في إحلال السلام والأمن وعدم الركون إلى القانون الدولي والمنظمات الدولية يكون البديل الأسلم لتحقيق مبعثات الدول والشعوب.

إذن نظرة الواقعية بشأن مقاربات الاستقرار والأمن تركز بشكل خاص على إقامة التحالفات المتوازنة والقوة الرادعة التي تحقق الأمن الدولي، كما تقر بصعوبة تطبيق المبادئ المعنوية والأخلاقية على الأعمال أو السلوك السياسي، ناهيك على أن هذه النظرة تعتبر الدولة القومية هي الأساس كوحدة للتحليل على خلاف المثاليين الذين يعطون الاهتمام الأول لمعايير

السلوك الدولي وتطوره مراعين بذلك عاملي القانون والتنظيم⁽¹⁴⁾، فالواقعية السياسية تؤثر نقطة مهمة، تتعلق بصعوبة تحقيق السلام بواسطة القانون الدولي أو المنظمات الدولية أو حتى ما يسمى بالحكومة العالمية وذلك لعدم وجود التزام حقيقي عن مستوى الدول الوطنية بتطبيق القواعد والأحكام التي تنص عليها موثيق ومعاهدات تلك المنظمات أو القوانين، وبالتالي أصبح من المنطقي أن يتم البحث عن سبل أخرى لتنظيم واستخدام القوة، ومن هنا يقر أغلب الواقعيين بأن ميزان القوى يمل أحد السبل الهامة في هذا المجال إذ أنه عندما تتماثل عناصر القوة بين مجموعة الدول يكون من المتعذر على إحداها أن تسعى للهيمنة على الأخرى ومن ثم يتحقق الاستقرار الدولي.

فأفكار النظرية الواقعية توزعت بين رفض الاعتقادات التي جاءت بها المدرسة المثالية لدرجة اعتبرتها مخالفة للمنطق وحقائق الواقع، وأشارت إلى أن الطبيعة البشرية ثابتة أو على الأقل يصعب تغييرها بسهولة، لأنها مبنية بصفة عامة على منطق الترويع للحصول على المنافع والمصالح وبالتالي فإن إدخال العوامل الأخلاقية في توجيه هذه الطبيعة نحو أهداف معينة هو عملية صعبة التحقيق، وحتى للمقائد السياسي فهم لا ينظرون إليها مثل ما عملت المدرسة المثالية واعتبرته حلقة في التأثير على سياسة الدولة وتوجهاتها مع البيئة الخارجية، فهو حسب زعمهم لا يمثل إلا جزئية في مسار الدولة القومية المحكومة بمفاهيم ومتغيرات القوة والمصلحة، وذلك على اعتبار أن السياسة بشكل عام لدى الواقعيين ليست وظيفة أخلاقية، بل هي قضية براغماتية بحتة تهدف إلى تحقيق الأهداف المخطط لها، كما أن النظرية السياسية تنبثق من الممارسة السياسية والخبرة التاريخية، وفي هذا المجال يرى «سينوز» أن رجال الدولة ساعدوا في فهم وشرح السياسة أكثر مما ساهم رجال النظرية وذلك نتيجة اهتمامهم بالأمر العملية وبالممارسة وتركيزهم عليها كما أن الدول تنشئ أخلاقياتها وتعمل للحفاظ على بقائها كمسلمة أساسية في الفكر الواقعي، ومن ثم فالدولة لا يحق لها أن تقدم موقفاً أخلاقياً على حساب عمل

سياسي ناجح، بحيث أنه لا وجود لانسجام في المصالح بل هناك نزاع وتضارب في هذا المجال بسبب ندرة الموارد، وهي حوافز تزيد من بحث الدول على تمتين قدراتها في مجال القوة⁽¹⁵⁾.

إن متغير القوة الذي ركزت عليه نظرية الواقعية يعتبر من أكثر المفردات المستخدمة في العلوم السياسية خصوصاً في العلاقات الدولية إلا أن غياب المؤسسات والآليات التي تمكن من حل النزاعات التي تنشأ بين الدول على المستوى العالمي مقارنة بفاعلية الإجراءات المتخذة على مستوى النظم السياسية الداخلية يجعل هذه القوة العامل الحاسم على المستوى الدولي عكس المستويات الداخلية أين نكون بصدد تفعيل القانون والتنظيم أكثر من متغير القوة، وذلك على اعتبار أن الفواعل المكونة للبيئات المكونة للنظام السياسي الداخلي تمنع استخدام مرتكزات القوة⁽¹⁶⁾.

ومن ثم فيمكن تبرير الاستخدام واللجوء المطرد للقوة في العلاقات الدولية من زاوية أن النظام الدولي هو بحد ذاته يعتبر غاية نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع أن تفرض إرادتها على كل الدول، وأيضاً لوجود وسيادة القوضى التامة، هذا دون الحديث على فرة المبادئ والأخلاق والقوانين الدولية التي أصبح لها تأثير محدود جداً وإن لم يكن منعماً وهذا بسبب ترايد وإفراط الدول في زيادة قوتها اتجاه محيطها، وهو ما زاد منطقياً من تعزيز دور القوة.

وعليه فإن القوة كمتغير أساسي في التصورات الخاصة بالفكر الواقعي، كانت محل نقاش فكري أكاديمي، حيث اعتبر فردريك شومان في دراسة له عام 1933 أن لجوء الدول إلى الاعتماد على القوة هو نتيجة طبيعية لافتقاد النظام الدولي إلى الحكومة المشتركة التي تستطيع أن توفر الحماية للجميع، وتعمل على تحقيق التوازن المطلوب، بينما يرى في دور الدولة في الحفاظ على ذاتها هدفاً مشروعاً، حيث أنه طالما أن النظام الدولي يضم دولاً ذات سيادة وتسعى كلها لتحقيق حد أدنى من القوة، وذلك نتيجة لفقدانها لعنصر الثقة فيما بينها، مما

جعلها أكثر احتياطاً ضد الدول الأخرى، إذن ووفقاً لهذه المعطيات، فإنه يمكن التنبؤ بسلوك أية دولة في هذا المجال.

ويبني شومان فلسفته الواقعية على أساس أن القوة هي كل ما تعلق بالجوانب العسكرية أي القدرة على القتال، وبالتالي فإن الخيار الواقعي الذي تلجأ إليه الدولة هو ذلك الذي يتعلق ببناء القوة الذاتية كمبرر للحفاظ على الذات وزيادتها، كما أنه في نظام دولي مبني على قيم الفوضى والانضمام يصبح توازن القوى آلية منظمة وهامة ناهيك على أن بقاء النظام الدولي مرتب أساساً ببقاء استقلال الدول، وهو ما يفعل من مشروعية التوجه إلى خلق توازن في القوى.

أما «أرنولد وولف» فيعرف القوة بأنها المقدرة على التأثير في الآخرين ودفعهم نحو توجهات نريدها، سواء بالقيام بما نرغب تحقيقه أو بمحاولة دفعهم عن سلوك لا نحبذ أن يلجؤوا إليه، وفي هذا المجال فإن الباحث يفرق بين مصطلحات مختلفة، كالقوة والنفوذ والتأثير، فالأولى يقصد بها تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، أما المصطلح الثاني والثالث فيعني بها توفر الإمكانات التي تسمح بدفع الآخرين باتجاه توجه معين مستعملين في عملية الدفع هذه الوعود والإغراء، أضف إلى ذلك أن المصلحة الوطنية هي التي تقرر السياسة الخارجية حسب⁽¹⁷⁾، وعلى غرار الفطرية المثالية لتفسير الظواهر في مجال العلاقات الدولية، والتي عرفت انتشاراً واسعاً، فإن للواقعية مرجعياتها في الفلسفة السياسية القديمة في الغرب، أو في الشرق الأدنى، حيث نجد كتابات عديدة تأثرت بمنهجها، مثل ما قدمه المفكر الصيني مينغ تسي، أو كوتيليا في الهند، أضف إلى ذلك أن ميكافيلي ومن خلال تحليله للعلاقات بين الدول في النظام الإيطالي خلال القرن السادس عشر، على نفس اتجاه الواقعيين، وأصبح مرجعاً مهماً في مسار هذه النظرية، فقد أكد على حاجة الحاكم لقيم غير أخلاقية حتى يتمكن من الحفاظ على حكمه، كما أنه اعتبر بعد ذلك أن السياسة هي تضارب وصراع للمصالح وليس هناك توافق يحدث بالأخلاق والقانون، بل أن القوة هي المحرك الأساسي لضبط حركية العلاقات بين الدول⁽¹⁸⁾.

غير أن توماس هوبز الذي حاول أن يقدم مقاربة مغايرة، لكنه سار على غرار ما اعتقد ميكيافيلي، حيث طور من تصوراته السياسية والفلسفية خلال الخمسين سنة الأولى من القرن السابع عشر التي شهدت العديد من الاضطرابات السياسية، وقد عرف أكثر بكتابه الشهير «التين» الذي اعتبر من قبل الدارسين كأول مرجع في النظرية السياسية، وعلى العموم فإن هوبز يلتقي مع ميكيافيلي في النظرة التشاؤمية إزاء الطبيعة البشرية، وركز تحليلاته خصوصاً على السياسة الداخلية التي اعتبرها أساساً مهما لفهم حركة الفعل السياسي، واعتبر في هذا النطاق أن القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني⁽¹⁹⁾، حيث أن الإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، كما يعتقد أن السلطة القوية مسألة أساسية لضمان القانون داخل النظام السياسي إلا أنه لا يرى أملاً كبيراً في تغيير رئيسي لسلوك الإنسان أو بيئته، وهو في هذا التصور يختلف عن الواقعية المعاصرة في تأكيده على دور المؤسسات السياسية لتنظيم القوة ومنع الصراع⁽²⁰⁾، ومن ثم فإن هوبز بهذا التوجه يكون قد اقترب من طروحات دعاة الحكومة العالمية أكثر من ارتباطه بالواقعيين الذين يؤكدون على نظرية توازن القوى بين الدول العظمى.

في حين أنا لباحث سبيكمان يرى بأن الدول تحافظ على بقائها من خلال تحوزه من قوة مبدئياً، وإما أن لديها تحالفات مع دول أخرى تضمن لها الحماية، كما أن العلاقات الدولية تسودها ثلاثة مشاهد أساسية ويتعلق الأمر بالتعاون وتسوية الخلافات بينها والمعارضة لبعضها البعض، ولكي تعزز بقائها الدولة بين الدول الأخرى، ليتعين عليها أن تضع في أولوياتها هدفاً واحداً وهو الحفاظ على القوة وزيادتها، ذلك أن القوة في غايتها الأساسية تترجم إلى القدرة على خوض النزاعات والحروب، ومن ثم فإن بناء المؤسسات العسكرية يتحول إلى متغير أساسي في استراتيجيتها⁽²¹⁾، ويدل سبيكمان نيكولاس على هذا التوجه بقوله أن حدود الدولة تمثل المؤشر الحقيقي على علاقات القوى بين الدول، وحدة الصراع تتزايد كلما كانت الكثافة

السكانية في تزايد من جهة، وكلها بدأت الدول تحاول أن تتعدى على حدود بعضها البعض من جهة ثانية، ومن ثم فإن الموقع الجغرافي للدولة يحدد طبيعة مشاكله، وبالتالي فإن سياستها الخارجية تكيف بفعل العامل الجغرافي، بيد أن هذا التحليل وبالرغم من أهميته وتجسيده على الصعيد الواقعي في مراحل معينة من تاريخ العلاقات الدولية، إلا أنه مع التغيرات التي طرأت في القوة العسكرية خصوصاً مع إدخال التكنولوجيا أصبح مستبعد بشكل كبير في قياس سلوك الدول في هذا المجال، وعليه فإن سبيكمان يقرّ به هذا النطاق بأن توازن القوى هو نظام غير مستقر ومتحول، إلا أنه عنصر أساسي لنظام دولي يركز على الدول المستقلة، إذن فالملاحظ على سبيكمان أنه كان أكثر الواقعيين التزاماً بفكرة القوة، ولو أنه ربطها دائماً بمتغير الصراع والتراع، وهو أمر مردود عليه.

أما «جورج لينان» فإنه في حقيقة الأمر لا يختلف عن تصورات الواقعيين من حيث تركيزهم على المفاهيم الجيوبوليتيكية، لكنه بالمقابل يعطي للوسائل الدبلوماسية دوراً هاماً في مجال تخفيف التراعات الدولية في حال وقوعها، أضف إلى ذلك بأنه من خلال دراسته للقوى الموجودة على المستوى الدولي، أوضح بأن الإمكانات العسكرية القادرة على الوصول إلى مستوى ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تتواجد في عدد من المناطق في العالم، وهي بالتحديد تلك الأقاليم التي تتوفر فيها قوة صناعية كبرى ولديه القدرة على الحصول على المواد الخام إلى جانب حيازتها على طاقات بشرية تقنية وماهرة.

بينما نجد «ريمون آرون» أكثر عقلانية من المفكرين السابقين للنظرية الواقعية، حيث يعتقد بأن العلاقات بين الدول تتسم في غالب الأحيان بسمة الصراع، وهذا رغم أن الطابع الجوهري في هذه العلاقات الدولية ليس فقط الحرب والتراع، بل هناك الحوار والسلام، وهو تحصيل طبيعي لفكرة التداخل الموجودة بين الوحدات السياسية التي تشكل نبض المجتمع الدولي⁽²²⁾، كما يعتقد أن القوة تشكل أساس تحرك الدول، فهي تسعى إلى الحصول على مختلف الوسائل التي تمكنها من تعزيز قدراتها العسكرية، وتراهن على متغير القوة في تحقيق الأهداف الخاصة

بسياساتها الخارجية، كما أن القيادة السياسية والدبلوماسية أو العسكرية على حد السواء يعتبرون عمالاً لفن السياسة والحساب المصلحة الوطنية ومراعاة لها⁽²³⁾، وعلى جانب آخر يعتقد أن سلوك الدول اتجاه بعضها البعض ليست نتيجة علاقات القوى فقط، بل ونتيجة للأفكار والعواطف التي تؤثر على سلوك صانع القرار، كما يقدم ريمون آرون نموذجين للنظام الدولي، الأول متجانس وتنتمي فيه الدول لنفس النظام أو الشكل وتحمل نفس المفاهيم السياسية، بينما الثاني فهو يتعلق بتلك الدول التي لا تنتمي إلى نفس النظام، حيث تسود المبادئ المختلفة وتسعى لتحقيق قيم متناقضة، من خلال ثلاثة أشكال هي التوازن والهيمنة والإمبراطورية، وأن كل شكل يتحقق واقعياً يسمح بالضرورة بسيادة منطق السلام، ناهيك على أن آرون يجذب مجتمعاً دولياً يستند للقانون والنظام، ثم يؤكد على ضرورة التقليل من مستوى تسليح الدول والتخلي عن استعمال القوة.

وتأسيساً على ما سبق نلاحظ أن هناك الكثير من الباحثين ساهموا في تطوير النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، غير أن البعض كان لهم الأثر الكبير على الكتابات الواقعية سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، ونجد من بينهم عالم اللاهوت البروتستانتي رينهولد نيبور (1892-1971) الذي اعتبروا أن السياسات الدولية ما هي إلا تعبير عن صورة مصغرة كما هو موجود لدى الجماعات الصغيرة، وذلك من منطلق أنها كلها تعتمد الصراع من أجل الحصول على القوة كسلوك أساسي في توجهاتها، كما أن هذه القوة التي تسعى الدول لتحقيقها على المستوى القومي ليست إلا انعكاساً لإرادة الأفراد في تحقيق القوة ذاتها، كما يفتقد الباحث نيبور توجهات أمريكية في مجال السياسة الخارجية ويعتقد أن الأمريكيين غير منتهيين لدافع القوة في السياسات الدولية بسبب فترة العزلة الطويلة التي عاشها المجتمع الأمريكي بعيداً عن الصراع على القوة مع الدول الأخرى، والمثير للسخرية كما يقول في التاريخ الأمريكي هو «أن أحلام الآباء المؤسسين بولايات متحدة طاهرة، قد تلاشت وبدلاً من ذلك اقتحمت الولايات المتحدة مدان التنافس على القوة العالمية»⁽²⁴⁾.

ونواصل بشكل مختصر مع مفكري الواقعية لنصل إلى أحد أشهر المدرسة بحيث يعد بحسب المبادئ التي تقدم بها من أكثر منظري المدرسة وضوحاً وصراحة، ويتعلق الأمر بهانس مورغانتو الذي ظل يؤكد على طابعية الصراع في السياسة الدولية، وأن القوة حسب تقديره هي الوسيلة وأيضاً الغاية في آن واحد، كما هي السيطرة على عقول وأعمال الآخرين⁽²⁵⁾، أضف إلى ذلك أن العلاقات الدولية في نظرياتها الشمولية ما هي إلاّ علاقات قوة، حيث لا تخضع إلاّ لقيم وضرورات المصلحة الوطنية بغض النظر عن نمطية وسائلها وأساليبها، وفي هذا التصور نجد الكثير من التوافق بينه وبين ميكافيلي⁽²⁶⁾، ومن ثم فيمكن تلخيص أهم الأفكار التي جاء بها هذا المفكر وفق النقاط التالية:

(أ) - العلاقات السياسية مؤسسة على قواعد موضوعية تأخذ عمقها من الطبيعة البشرية وأن توظيف المعلومات التاريخية لتفحص ومعرفة الأعمال السياسية ضرورة ملحة للقيام بالتنظير للسياسة الدولية.

(ب) - إن مفهوم المصلحة القومية يفترض الصراع المستمر والتهديد بالحرب، وليس التناقص الطبيعي أو السلام العالمي، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من حدوث التراعات والحروب، أي أن القائد السياسي مثلاً يفكر ويتصرف طبعاً للمصلحة التي هي القوة والتاريخ يثبت صحة ذلك⁽²⁷⁾.

(ج) - يؤكد مورغانتو على رفضه إسقاط المبادئ الأخلاقية على سلوك الدول، بل يدعو إلى تجريد سياسات الدول من القيم الأخلاقية، وذلك على اعتبار أن الدولة لا تشبه الفرد في تعاملاتها، حيث أن مصالحها تتطلب الاحتكام إلى قيم مختلفة عما هو مألوف لدى الأفراد، والنتائج السياسية لسياسة معينة هي في الحقيقة معيار قياس مدى فاعلية هذه السياسة⁽²⁸⁾.

(د) - يعتبر الظاهرة السياسية مستقلة، ويرى بأن السلوك السياسي يجب أن يحكم عليه من خلال معايير سياسية مثل ما هو الأمر بالنسبة للظاهرة الاقتصادية، حيث يسأل فيها

الباحث الاقتصادي عن الأسباب التي تؤثر في عملية رفاهية المجتمع، ونفس الشيء بالنسبة لرجل القانون، ومدى مطابقة السياسات المطبقة للقواعد القانونية والأخلاقية، ومن هنا فإن السياسي الواعي تتم مساءلته حول كيفية تأثير سياسة ما على قوة الدولة، ومن وجهة نظر مورغانو فإن السياسة الدولية أو الداخلية تتأسس على قيم السعي للحفاظ على القوة أو زيادة هذه القوة، أو التظاهر بالقوة، وهو تصور يتلاقى كثيراً مع ما جاء به المعجم الحديث للتحليل السياسي حول السياسة الواقعية، حيث يعتبر أن السياسة دولية كانت أم محلية فهي تنحو إلى الحصول على القوة وكذا السعي لتحقيق المصالح، ولا تناول القانون والحقوق والواجبات⁽²⁹⁾.

(هـ) - ناهيك على أن مورغانو يعتقد بأن الدول التي تسعى إلى الحفاظ على حالة الوضع القائم هي دول تطبق نفس المبدأ الذي جاء به الرئيس الأمريكي السابق مونرو، حيث حاول هذا الأخير استثمار هذه الفكرة معتمداً على معيارين الأول استهدف من خلاله الحفاظ على توازن القوى القائم في نصف الكرة الأرضية الغربي، والمعيار الثاني عبر عن رغبة الولايات المتحدة في منع أي تغيير محتمل أو ممكن، واعتبر بأن الأشكال القديمة التي كانت تعتمد عليها الدول وساهمت في بروز سلوكها الأمبريالي ساعدت على تطوير أفكار أخرى مثل اللجوء إلى القوة الاقتصادية أو الثقافية أو العسكرية، وكل هذه المؤشرات أصبحت هي السمة الأساسية لواقع العلاقات بين الدول، غير أن مورغانو الذي ظل يعتبر من قبل الباحثين بأنه يهتم فقط بالقوة والمصلحة، كان له توجه آخر في أبحاثه، حيث بحث في شروط تحقيق السلام الدولي، وربط مفهومه للنظام الدولي ارتباطاً وثيقاً بمفهومه للمصلحة القومية، وفي هذا النطاق نلاحظ أن مورغانو بقوة التدخل الأمريكي في فيتنام، وذلك لكون أن منطقة جنوب شرق آسيا تقع خارج منطقة المصالح الحيوية لأمريكا، لذلك أعتقد أن عودة الدول القومية لتحقيق مصالح محددة يمثل عاملاً حاسماً في تحقيق مزيد من السلام العالمي⁽³⁰⁾.

وعليه فإن المقاربات التي قدمها مورغانو حازت على أهمية كبيرة في الدراسات النظرية للعلاقات الدولية ولاسيماً في تركيزه على القوة واعتبارها أداة لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية، وهو يعرفه بأنه توزيع متساو إلى حد ما للقوى، ثم أن توازن القوى هذا حسب مورغانو لا يحقق السلام الدولي الفعلي، بل أن الإجماع الدولي الذي يحصل حوله هو الذي يمكن من تحقيق وظيفة السلام هذه.

وبعد دراسات مستفيضة للواقع الدولي خصوصاً ما تعلق بالجوانب التاريخية يصل الباحث إلى قناعة مفادها أن الدبلوماسية هي أساس العملية السلمية، ويجذب ذلك النوع من الدبلوماسية الذي ساد النظام الدولي خلال الفترة التي جاءت ما قبل القرن العشرين، كما أنه يضع شروطاً عديدة لنجاح أي دبلوماسية في تعاملها مع موضوع القوة، مثل ضرورة تماثل نظرة الدولة للسياسة الخارجية مع نظرة الدول الأخرى، وتجريد الدبلوماسية من الجانب الشوفي الصليبي كما أن أهداف السياسة الخارجية يجب أن تحدد في إطار المصلحة القومية وتدعم بالقدر الكافي من القوة المناسبة لها.

وعلى العموم فإن المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي تمثلت في القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، كما أن الواقعيين أن مبدأ ميزان القوى هو الآلية الأكثر ملاءمة لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار وهي دعوة مخالفة لفكرة المثاليين القاضية بأهمية اعتماد القانون الدولي وإقامة حكومة دولية، ومن ثم فإن المدرسة الواقعية بشكل عام تعتبر المصلحة القومية حقيقة موضوعية، وبالتالي بعد وصف وتحديد سمات هذه الحقيقة يمكن حسب استعمال هذا المفهوم لتقويم سياسات الدول.

الواقعية الجديدة: لقد نشأت هذه النظرية في أواخر السبعينيات وحاولت أن تبقى على المفاهيم الأساسية التي اعتمدها الواقعية التقليدية، مثل دور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، إلا أنها تعتبر تطوراً عن الواقعية القديمة من حيث انفتاحها على حقول

العلوم الاجتماعية⁽³¹⁾، ومن أهم المفكرين الذين ساهموا في الترويج لها نجد كل من كنيث ولتز وستيفن كيريزيز، وروبرت جيلين وروبرت تاكر، وجورج مردلسكي، وكان هدفهم الأول محاولة إخراج الواقعية الكلاسيكية التي ظلت تعتمد على قيم بديهية وتحليل جد عادية، وإعطائها ديناميكية جديدة تحصل بفضلها على مقاربات علمية تجعل منها نظرية ذات مستوى تحليلي رفيع، ومن ثم فإن اتجاه الواقعية الجديدة تأسس على رفض الكثير من الأفكار التي كانت دائماً محور تحليل لدى رواد الواقعية القديمة، مثل عدم أخذ النظرية الواقعية الكلاسيكية بوجهات النظر الخاصة بباقي العلوم الاجتماعية الأخرى، واكتفائها بنظرة جد ضيقة، كما أنهم يعميرون على رواد الواقعية التقليدية عدم التفريق بين الأمور الموضوعية والذاتية في الحياة السياسية الدولية بالإضافة إلى اقتصرهم على الجانب العسكري السياسي في تحليل الظواهر الدولية، بينما هناك جوانب ومجالات أخرى ذات أهمية كبيرة أهملت في التحليل مثل العامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل.

فيغض النظر على الطابع الانتقادي الذي سارسته إلا أنها أي الواقعية الجديدة بنت جل اهتمامها على معارضة أفكار المدارس السياسية السائدة كالليبرالية والراديكالية ولا سيما فيما يخص فشلها في إعطاء تفسير سليم لتطور العلاقات البنيوية التي تنشأ بين الوسائل والأهداف وتؤدي بالضرورة إلى الهيمنة، وهو ما جعل العديد من المهتمين بمجال التنظير للعلاقات الدولية يطلعون على الواقعية الجديدة تسمية البنيوية الواقعية، بمعنى اللجوء إلى العامل الاقتصادي في تحليل العلاقات الدولية كعنصر مهم في هيكل التفاعلات التي تحصل بين الدول، وعدم الانعزال في وصف القوة في الإطار العسكري البحت.

وعليه فإن الفكر الواقعي الجديد اعتمد مقارنة مغايرة لما كان سابقاً، حيث ركز على دور الدولة الاستراتيجية في تحليل وفهم الظواهر السياسية التي تتم على المستوى الدولي، معتمداً في ذلك على فكرة التنافس والتوجهات الموضوعية المادية بدلاً من الأفكار والأخلاق والقانون،

ومبرراً ذلك بكون الوحدات السياسية تعرف بأنها كيانات أنانية مصلحة تبحث فقط في كيفية تجسيد مصالحها الخاصة، دون الاكتراث بمصالح المجموعة البشرية⁽³²⁾.

ومن ثم فإن هذه النظرية عرفت العديد من المفكرين الذين جسدوا أفكارها بقوة، وأعطوا انطباعاً جديداً مهم، يتعلق بكون حقل العلاقات الدولية ليس مجالياً ثابتاً غير متحرك، بل هو بالعكس دائم التغير والتحول، ومن ثم فإنه من الضروري أن ترافق هذه الحركة التطورية الميدانية حركة أخرى على مستوى التنظير تساعد بشكل براغماتي على استنتاج المعايير المناسبة للتحليل والتفسير والفهم لما يقع وما سيقع من أحداث، ومن بين هؤلاء الرواد، نجد الباحث كنيث ولتز، وهو من أكبر المنظرين لهذه النظرية الجديدة، حيث ساهم في طبعها بأفكار بنائية ونظمية أي جعلها تنحو إلى البحث في كيفية تطوير مفاهيم الواقعية بشكل لا يتوافق مع الطروحات التي قدمها الواقعيون الكلاسيكيون من أمثال مورغانو وتوسيدس فيما يخص هيكل النظام العالمي، من ذلك تأكيده على أن السلوك الدولي يصدر أساساً عن رغبة الدول وسعيها الدؤوب في البحث عن المصالح الوطنية، كما أن منطق السياسة الدولية هو مبني على الفوضى وأن الاعتقاد بالجوانب الأخلاقية والقانونية والتنظيمية هو محاولة مفهوماتية خاطئة ذلك أن توجهات الدول وحساباتها بشأن تحقيق أهدافها الوطنية تقتضي من الناحية المنطقية المحافظة على ديمومة حالة الفوضى من منطلق أنها العامل الأكثر ملائمة لحفظ التوازن الدولي.

كما أقدمت الواقعية الجديدة في إطار توصيفها لسلوك الدولة على طرح العديد من الفرضيات، من ذلك إشارتها إلى توازن السلوك كشرط استمرارية التفاعل على المستوى الدولي، والتركيز من جانب الدول على ضرورة تحقيق سياسة تعاونية تكون ضامنة لأي انحراف محتمل⁽³³⁾.

«فكينيث ولتز» ظل يحرص في مقارباته التنظيرية الجديدة على فكرة ميزان القوى لدرجة أنه اعتبرها غير صالحة لفهم وتفسير سلوك الدولة، لأنها حسب تصوره مبنية على النتائج

الناجمة عن الأفعال غير التوافقية للدول، وهي تطرح فرضيات حول المصالح ودوافع الدول بدلاً من الاجتهاد في إيجاد بدائل تفسيرية لها، كما يعتقد بأن العلاقات الدولية تعتمد بشكل كلي على قيم التهديد والافتراضات الصعبة، وذلك كأسلوب لتقوية الأمن وتثبيته، ففي حالة عدم وجود سلطة مركزية وعليا يقول: الباحث، هناك دائماً مجال مفتوح لسيادة منطق التراجع ويترسخ عن طريق متغير القوة لا غير، ومن هنا نلاحظ أن لواقعيين الجدد يؤكدون دائماً على أن الدول المنتهجة للفكر العقلاني في سياساتها تعطي للصراع أهمية قصوى، فهي بالمحصلة النهائية مضطرة لتقوية دفاعها الوقائي حتى تضمن لنفسها الحماية من أي اعتماد مفترض⁽³⁴⁾.

إن الواقعية الجديدة قدمت صورة تحليلية فيها الكثير من السوداوية بالنسبة لطبيعة الحياة السياسية الدولية، فهي تعتمد على أدوات تحليل جد قاسية لقياس نبض السلوكات الدولية، من ذلك افتراضها لكون الحرب والتراجع هي ظاهرة غير قابلة للتجنب بسبب الفوضى التي تسود النظام الدولي وأيضاً بفعل عدم وجود سلطة عليا على المستوى العالمي بإمكانها أن تضبط سلوك الدول، ولا سيما أن الفكر الواقعي الجديد ينفي على المؤسسات الدولية أي دور في مجال ضبط الصراعات وتوجيهها إلى المسار السليم، ناهيك على أن هذه المؤسسات حسب الافتراض الواقعي الجديد لديها مهام محددة أشنأت من أجلها ويتعلق الأمر بخدمة مصالح القوى العظمى، وبالتالي لا يمكن الانتظار منها أي شيء على مستوى ترتيب القواسم التي تؤدي إلى تخفيف أو القضاء على حدة التفاعلات.

فالدول تتجه من أجل بقائها نحو توازن التنافسية المحلية عن طريق بناء جيوش قوية وبنية اقتصادية مهمة أو في غالب الأحيان عندما لا تتمكن من تحقيق ذلك تتوجه مباشرة إلى بناء التحالفات مع القوى الأجنبية، هذا دون أن ننسى ما قدمته الواقعية الجديدة فيما يخص مفهوم صناعة القرار، حيث تبنت الخيارات والبدائل المتضمنة للحد الأدنى من المنفعة لتفادي الأقصى من الخسارة، أضف إلى ذلك أرواد هذه النظرية تعمقوا في تحليل وتفسير المفهوم، من خلال إدخالهم لنظرية التنبؤ أو التوقع، المبنية أساساً على اعتبار أن الفاعلين يميلون دائماً إلى التشاؤم

بشأن العلاقات الدولية، وبالتالي فهم يعطون الأولوية دائماً للخسارة أكثر منه للربح، على اعتبار أن إدراكهم يذهب غالباً إلى اعتبار الأحداث المأساوية هي أكثر احتمالية من غيرها.

وعلى العموم فإن الافتراضات التي تقوم عليها الواقعية الجديدة لم تكن لتختلف عن الواقعية السابقة، ما عدا من حيث التطوير والتحديث الذين أدخلوا على مقارباتها، فهي تؤكد دائماً على فوضوية العالم وعلى اعتبار النظام الدولي هو المسؤول الأكبر عن سلوك الدولة على المسرح الدولي، ناهيك على أن الدول حينما تتبنى التوجهات العقلانية فهي تفعل ذلك من أجل الحصول على الأمن والقوة والمنفعة، هذا دون إغفال الاهتمام الكبير ما فتئت تعطيه للانعكاسات الناجمة عن الصراعات والتراعات التي تنشب على المستوى الدولي فيما يخص تأثيرها على سلوك الدول، ناهيك على أن ترحك هؤلاء الواقعيين الجدد تزامن مع تقدم الأطروحات الليبرالية الجديدة المتعلقة على وجه التحديد بالخصوصية وتحرير الأسواق من القوانين والقيود التقايدية والحد من تدخل الدولة على المستويين المحلي والعالمي مما خلق نوعاً من الدافع الموضوعي بالنسبة للنظرية الواقعية الجديدة في أن تطور من مقارباتها وتصوراتها فيما يخص قياس سلوك الدولي.

نقد النظرية الواقعية: لقد تعرضت هذه النظرية إلى العديد من الانتقادات اللاذعة وذلك رغم كل الأفكار البناءة التي جاءت بها والتي اقتربت في الكثير من الأحيان من واقع الأحداث، ولا سيما فيما يتعلق بمتغير القوة وأميته في العلاقات الدولية، لكن ما يعاب على هذه النظرية أنها جعلت من القوة الدافع الأساسي الوحيد لحركة العلاقات بين الدول على مر التاريخ، وهو حسب تصورنا توجه غير سليم، فهناك عوامل أخرى لها تأثير كبير ومؤثر في السياسة الدولية، أضف إلى ذلك أن هناك صعوبة كبيرة في تحديد مصطلح القوة وقياسها عند بحث السياسات الدولية⁽³⁵⁾.

إن النقد الذي تعرضت له المدرسة الواقعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة خصوصاً مع بروز قيم العولمة وظهور اختلالات ملحوظة في الأسواق المالية وكذا في التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية بين الدول، يستجيب إلى منطق المقاربات التي يقدمها الواقع الملموس، والمتمثلة في وجود عناصر أخرى يمكن أن تساعد إلى جانب عنصر القوة في فهم وتحليل الوقائع والسلوك الدولية.

فالمدرسة السلوكية مثلاً كانت أولى التيارات الفكرية التي شككت في افتراضات الفكر الواقعي، حيث انتقدت استعمالاته لمفهوم المصلحة القومية، واعتبرت المفهوم من الناحية العملية صعب التحقيق، على اعتبار أن كل دولة لها تفسير ومنطق خاص بها يختلف عن باقي الدول فيما يخص تحديد المصلحة⁽³⁶⁾، بالإضافة إلى اعتراضها على الاهتمام المتزايد للواقعيين بعامل القوة وترتيبه كمتغير أحادي، ورفض جميع المتغيرات الأخرى، وهو يعد حسب أنصار النظرية السلوكية تصور كبير في فهم وتفسير ما يقع من أحداث وسلوكات على مستوى العلاقات الدولية.

إن غياب الدقة في تحديد المفاهيم الأساسية مثل القوة والمصلحة القومية وميزان قوى يجعل من مقاربات النظرية الواقعية عبارة عن افتراض جد مسطح لإعطاء تحاليل نظرية ذات بعد ومصادقية في ميدان تفسير سلوك الدولي على المستوى العالمي، ناهيك على أن التصور الواقعي تم على أساس أحداث جرت في الماضي ولم تعد هذه التفسيرات والتحليلات مجدية وصالحة للوقت الحاضر «فستانلي هوفمان»⁽³⁷⁾، يقول بأنه من غير الممكن استعمال كلمة أو اسم واحد للقوة لمتغيرات مختلفة، فهناك القوة كمحدد للسياسة والقوة كمقياس لها، وهناك أيضاً القوة المحتملة والقوة المتداخلة، بمعنى أنه من الصعب حصر مفهوم القوة في تصور واحد أي في جانب القدرات العسكرية فقط، كما أنه لم يعد جائزاً الفصل بين السياسة الخارجية والداخلية في أي عملية تحليل، فهناك تأثير جد متداخل في هذا الاتجاه، مما يحتم ويستدعي على الباحث أن يطور قدراته النظرية لكي يصل إلى الفهم السليم لما يقع.

أضف إلى ذلك أن المدرسة الواقعية ما يسجل عليها من نقائص أهما لا تكتم بدراسة الفواعل المجتمعية للدولة والاعتبارات الداخلية التي تحدد وتؤثر في قوة الدولة وفي سلوكية صناع القرار واختياراتهم، كما تحاول أن تشوه المعنى الحقيقي للتاريخ، كما يقول أنصار المدرسة المثالية، حيث يعتبر الواقعيون أن الصراع من أجل القوة وبالتالي التنافس والخلاف والتراع بين الدول هما سمة طبيعية ودائمة ومستمرة في العلاقات بين الدول، فالمثاليون يعتقدون بأن القوة هي صفة لوضع دولي مرحلي نتج عن الفوضى وعدم التفاهم بسبب تعارض المصالح، لكنه سرعان ما يتلاشى إذا ما حصل اتفاق بين الدول على ضرورة استعباده وتعويضه بالحوار والعلاقات البناءة، أما عند الواقعيين فالقوة هي أهم عامل بسلوكيات اجتماعية مؤثر في السلوكية الدولية⁽³⁸⁾.

إن أهم انتقاد يوجه للواقعيين هو أنها تميزت بطابع ستاتيكي أي عدم قدرتها على مواكبة التغير الحاصل في العلاقات الدولية، فالنظام الدولي في تحاليل مورغان هو نظام غير متغير، مادام أن مصالح الأطراف تتحدد دائماً بدافع القوة تحت أي طارئ وأياً كانت طبيعة هذه الأطراف⁽³⁹⁾، بمعنى أن هذا النظام سيظل محكوماً أبداً وبالضرورة بصراعات القوى، وهذا يعتبر قمة الخطأ في تقدير السلوك الدولي الذي يتميز بالتبدل والتحول الشديدين كما يقول الأستاذ ناصيف يوسف حتي.

كما أن تركيز رواد الواقعية على فكرة توازن القوى كأداة تحليل في العلاقات الدولية لم يكن واضحاً، بحيث سادته الكثير من الغموض والإبهام، فالمفهوم يحمل معاني كثيرة، مثل كونه سياسة تهدف إلى تحقيق أهداف معينة في العلاقات الخارجية، أيضاً يذهب المفهوم إلى عملية البحث عن آليات الهيمنة، لكن رغم كل ذلك فإن المدرسة الواقعية بحسب الكثير من المنظرين تبقى من أكثر المدارس في العلاقات الدولية قوة لاسيما من خلال تركيزها الأساسي على القوة كمتغير مهم ومحاولتها وضع نظام للعلاقات الدولية، لكن هذا لا يعني أنها الأفضل في تقريب الفهم للمختصين في حلق العلاقات الدولية. حيث انفلقت هذه المفاهيم من الفلسفة السياسية

المادية التي تنشأ في العرب وتطورت في عصر النهضة الأوروبية لتبلغ ذروتها إبان الثورة الصناعية، وما ولدته من مفاعيل ومتغيرات في مسار السياسة الدولية، بحيث أصبحت تمارس سياسة القوة بمعزل عن الحق والعدل، وهذا ما ينسجم أصلاً مع جوهر المنهج الواقعي والنظريات الواقعية التي عرفت العلاقات الداوية»⁽⁴⁰⁾، بيد أن هذا الطرح يخالف ما هو سائد صراحة في باقي مناطق العالم، حيث نجد أن هناك علاقة وطيدة بين القوة والحق مثلاً في الحضارات الشرقية، بحيث ركزت على أن القوة هي أداة للدفاع عن الحق، فهي بهذا التصور تصبح ضرورية لتكريس قيمة الحق وليست غاية في حد ذاتها.

ومن ثم فإن المدرسة الواقعية التي حازت أكثر من غيرها على اهتمام نقاد السياسة الدولية، وذلك بالنظر إلى تركيزها على افتراض التنافس بين الدول كحقيقة مثبتة في العلاقات الدولية، إلا أن هناك مفكرين سواء كلاسيكيين أو واقعيين جدد حاولوا التأكيد على ضرورة وحمية التحالفات المتوازنة والقوة الدفاعية الرادعة كآليات وميكانيزمات هامة لتحقيق الأمن الدولي⁽⁴¹⁾، ورغم ذلك فإن الافتراض القائل بأن سياسات الدول تبنى على القوة سيفضي لا محالة إلى سيادة منطق الحرب والتراع، لأن الحفاظ والبحث على المصلحة القومية لأية دولة سوف يجبرها أن تتعارض مع توجهات دولة أخرى، أن تدخل في نزاع مسلح، ومن ثم تصبح المصالح الوطنية أداة لنشوب الحروب⁽⁴²⁾، وبالتالي تعم الفوضى وتنتهك سيادات الدول، وهو ما نلاحظه الآن في واقع العلاقات الدولية حالياً، وتأسيساً على ما سبق نلاحظ أن مفاهيم المدرسة الواقعية رغم عدم منطقيتها بشكل سالم، إلا أن بعضاً منا مازال صالحاً، مثل الافتراض القائل بأن الدول تبقى هي الفاعل الأساسي في عالم السياسة على حساب فواعل أخرى، هو اعتقاد صحيح، فنلاحظ اليوم ورغم كل ما برز من تنظيمات دولية أو غير حكومية إلا أن الدولة مازالت هي العامل الرئيسي الذي تبنى عليه كل التفاعلات الدولية.

ومن ثم وكما محاولة لإسقاط الفكر الواقعي مع موضوع بحثنا الذي يتفاعل مع واقع قديم جديد، نكتشف بأن العديد من المفاهيم لم تعد تحظى بالأهمية نتيجة لعدم مواكبتها لما حصل

من تغيرات وتحولات في البيئة الدولية، فصمويل هنتنغتون أحد أبرز المنظرين المعاصرين الذي تبني القراءات الواقعية للأحداث، اختلف مع افتراضات تلك النظرية، خصوصاً فيما يتعلق بالمصلحة القومية⁽⁴³⁾، حيث اعتقد بأن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما أفرزته من قيم جديدة لم تكن موجودة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مثل العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان، أثرت على مفهوم المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، حيث غدت مصلحة أمريكا لا ترتبط فقط بما تفرضه المصالح الداخلية بل ارتبطت أكثر بقوة باستراتيجية ومصلحة الدولية الأمريكية ذاتها، وذلك من خلال سعيها المشبوه لتحقيق الهيمنة على العالم، إذن فيه تجاوز لحدود المصلحة القومية القديمة التي نادى بها المدرسة الواقعية، كما أن صامويل هنتنغتون لاحظ أن مفهوم المصلحة الوطنية قد تعرض بفعل هذه السلوكيات الإمبريالية إلى الكثير من التشويه والتراجع، فهو لم يعد يعبر عن مصالح الأمة، بقدر ما أصبح يخدم مصالح اللوبيات والمؤسسات والنفوذ في السلطة، وهذا ما يجعل الاعتقاد في أن مفهوم المصلحة القومية كأداة لتحليل السياسة الخارجية لم يعد صالحها للاعتماد عليه في الدراسات النظرية، ومجمل القول أن المدرسة الواقعية بقدر ما تحيلنا إلى أفكار وافتراضات لم تعد مقبولة وصالحة لتحقيق الانسجام الدولي، فهي مازالت تحظى بأهمية قصوى في الدراسات والتحليل وذلك نتيجة تمسك القوى الفاعلة في المجتمع الدولي بمرتكزاتها.

ج- نظرية النظم والتراعات الدولية:

تعتبر هذه النظرية من أهم التطورات التي نشأت في مجال المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، حيث اهتمت بتحليل النظم السياسية انطلاقاً من تجاوز الفاصل الذي يربط بين القضايا الداخلية للدولة والسياسة الدولية التي تتفاعل بداخلها هذه الدولة، بمعنى أن النظرية ربطت بين المستويات المحلية والإقليمية والدولية التي تحي في إطارها الدولة الوطنية وتشكل بالنسبة لها قيوداً ينبغي الالتزام بها.

وفي هذا السياق نلاحظ أن تشارلز ماكلاند وهو من أبرز كتاب هذه النظرية اعتبر أن النظام هو مبني على عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض كما لها حدود تفصلها عن بيئتها أو محيطها، فالنظام حسب تقديره هو أداة يمكن أن تساعد في دراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات، فهو عبارة عن شبكة تفاعلات تتم بين دولتين أو أكثر وتتميز بالتكرار والقوة، كما أنها تختلف عن التفاعلات الأخرى التي تتم داخل هذه الدول أو الأطراف في محيطها الداخلي، ناهيك على أن النظام الدولي حسب ماكلاند هو مفهوم مجرد لا يمكن تجسيده بسهولة، بل يتطلب أدوات تحليل نظرية ومعرفية جد معقدة⁽⁴⁴⁾.

ومن ثم فإن محلي النظم اعتمدوا لتوضيح نظريتهم على معايير محددة لدراسة التغيير أو التحول في النظام، ويؤكدون على أن التحول هو حصول تغيير جذري في النظام بمعنى أن ينتقل نظام ما من وضعية معينة إلى وضعية أخرى تتميز بالاختلاف الجذري، وهم يميزون بين التغيير الذي يحصل مثلاً عند قيام أنماط عادية جديدة من التفاعلات أو عند زيادة حدة هذه الأخيرة أو نقصها، أي حدوث نوع من الأوضاع الجديدة لم يكن يعرفها النظام، بينما التحول فهو يحصل بحدوث تغيير كبير في إمكانات النظام أو تغيير جذري في أنماط التفاعلات، أو إذا ما حدث وأن تغيرت المعطيات في توزيع القوة في النظام الدولي، كأن تنهزم وحدة قوية وينتهي دورها مثل ما حدث مثلاً بالنسبة للاتحاد السوفيتي، أو هناك حالة أخرى يمكن من خلالها أن نفهم معنى التحول، مثل انتقال قوة أو أكثر من قوة متوسطة إلى قوة كبرى، مثل ما هو حاصل مع الصين واليابان، بالإضافة إلى حالة أخرى وهي تتعلق بحدوث تغيير أساسي في التحالفات بين القوى الرئيسية، هان يقع التحول بمعنى يصبح هناك وضع جديد يتسم بعدم وجود قوة واحدة مهيمنة⁽⁴⁵⁾.

لقد بنت النظرية النظم افتراضاتها على أساس وجود اعتماد متبادل بين أطراف النظام في عدد محدد من المجالات تضبط وتحكم بواسطة متغيرات القانون والتنظيم، ومع أن النظام

يعرف بأنه مجموعة من القيم ذات الطابع النسقي تؤدي إلى تحقيق التوازن ولا تسمح بأن تسود الفوضى، لكن الباحث «بارسونز» خالف التحاليل وأكد على أن التوازن صحيح يجسده النظام، لكن هذا لا يعني بالضرورة تحقيق الاستقرار بل قد يكون في إطار عملية التغير وهو ما يسمى بالتوازن المتحرك والذي يمكن التمثيل عليه بالنمو، ناهيك على أن هذا الباحث الذي اشتهر أكثر بدراسته المتعلقة حلو النظم السياسية وكيف تحافظ على بقائها من خلال تعزيزها لدورها على المستويات المختلفة، حيث وضع أربعة شروط أساسية يتعين على هذه النظم توفيرها حتى تتلافى انهيارها وهي: أولاً - قدرة النظام على تأكيد قدراته في مجال تجديد نماذجه الرئيسية وقيمه ومعاييرها. ثانياً: القدرة على تحقيق التكيف والملائمة مع متغيرات البيئة بمختلف درجاتها، ثالثاً: القدرة على تحقيق الأهداف الموضوعة كأجندات بالنسبة لهذا النظام. رابعاً: الحرص على تجسيد التكامل لمختلف الوظائف والنظم الفرعية التي تشكل النظام مما يؤدي إلى تشكيل نظام متماسك ومتناسق، يمنع أية محاولة لتفكيكه والانهيار.

وعليه وبارغم من أن «بارسونز» تحاشى الحديث بشكل مستفيض عن السياسة الدولية، إلا أن ذلك لم يمنعه من التأكيد على أن النظام الدولي به تفاعلات مشابهة لتلك التي تحدث على المستوى الداخلي للنظم، وتجعل من مشكلة الحفاظ على التوازن داخل النظام آلية مهمة في الحفاظ على بقائه وكذا مواجهة التوترات التي تحدث بداخله⁽⁴⁶⁾، أضف إلى ذلك أن رواد نظرية النظم بمن فيهم «بارسونز» ألحوا على ضرورة تحديث وتطوير الميكانيزمات التي تسمح بجمع الأطراف إلى فكرة الاتفاق، أو الإجماع على إجراءات معينة تسمح بتحقيق تسويات عادلة للمشاكل والتراعات⁽⁴⁷⁾.

إن الملاحظ على نظرية النظم الدولية كما تسمى في الأدبيات النظرية أنها حظيت بقبول عام وواسع واعتبرت من أبرز النظريات التي بحثت بشكل فعلي في السلوك الدولي، حيث أنها جاءت كرد فعل مباشر على إخفاق وعدم قدرة النظريات والمناهج التقليدية التي حملت على عاتقها مهمة تفسير وتحليل الظواهر التي تحدث على مستوى السياسة الدولية، فهي أكدت

على أن هناك حدوداً فاصلة بين أي نظام وبيئته الخارجية التي يرتبط بها بشكل تفاعلي وتؤثر في توجهاته، حيث أن هذه البيئة لا تكفي فقط بممارسة الضغوط تقدم التحديات المادية والإنسانية والفكرية، بل أيضاً لها وظيفة أخرى أكثر أهمية تتعلق بإفرازها للعديد من القوى الإنسانية والفكرية، بل أيضاً لها وظيفة أخرى أكثر أهمية تتعلق بإفرازها للعديد من القوى التي تحاول أن تدفع باتجاه التغيير، ومن ثم فإن ارتباط النظام السياسي بالعوامل الخارجية يجعله أكثر حرصاً على تطوير ذاته وعدم البقاء في إطار ستاتيكي.

أما ديفيد ايستون وهو أيضاً من المنظرين المعروفين في هذه المدرسة، فقد ضمن افتراضاته الفكرية حول هذه النظرية باعتبار الوجود السياسي إطاراً هاماً تجري بداخله سلسلة من التفاعلات، لكن هذا الوجود ليس معزولاً بل هو مرتبط لدرجة التقييد والحصار بعدد من العوامل الاجتماعية التي تتحكم في حركته بشكل مستمر، بحيث لا يستطيع أي نظام سياسي من أن يقيم تحالفاته سواء مع النظم الفرعية الموجودة بداخله أو مع البيئة الخارجية من دون أن يقيم الوزن لتلك النظم الاجتماعية⁽⁴⁸⁾.

في حين أن كارل دويتش فإنه قدم نظرة مغايرة لمن سبقوه، حيث اعتبر أن تعدد القوى والأقطاب في المجتمع الدولي يساعد على تحقيق الاستقرار الدولي، وأن النظم السياسية من خلال أدائها المختلفة تتيح لنا الفرصة في تقييم قوتها ومقدرتها على التفاعل مع البيئات الداخلية والخارجية، فهي إذن تصنف وفقاً لقدرتها في الاستجابة للتحديات الموضوعة في وجهها، وأيضاً في مدى فاعليتها في إحداث التكيف والملائمة للمتغيرات التي تحصل في محيطها، كما أنه طبقاً لهذه المقاييس يصنفها إلى أربعة نظم، فهناك نظم منهار ذاتياً أي ليس لديها القدرة على إحداث التطوير والتحديث، وبالتالي فهي مستلمة للضغوطات الداخلية والخارجية، كما أنها مختزقة من كل الجوانب، بينما هناك نظم غير حيوية بمعنى أنها فاعلة في حدود معينة، وغير قادرة على مواجهة المشاكل والتحديات، في حين هناك نوع آخر من النظم يتميز بالحيوية والقدرة على تفعيل الذات، من خلال لمشاكل والتحديات، في حين هناك نوع

آخر من النظم يتميز بالحيوية والقدرة على تفعيل الذات، من خلال إقرار جملة من المتغيرات تسمح له بالتغلب دائما على الأزمات المطروحة، بالإضافة إلى النظم المدعمة ذاتياً ولها قدرة فائقة على زيادة احتمالات بقائها مع تباين البيئات واختلافها⁽⁴⁹⁾.

أما الباحث «سيرور» فإنه يرى بأن نجاح النظام السياسي يعتمد على طبيعة القوى الفاعلة في داخله، بحيث بدون أن يكون فيه تماسك وتناسق وظيفي من جانب القوى الفرعية التي تشكله لا يمكن لهذا النظام أن يتفاعل بشكل إيجابي مع مختلف القضايا المطروحة، وهو من هذه الزاوية يقيم تلك الطبيعة إلى أربعة اصناف، فهناك الشرعية والبراغماتية والايديولوجية والعنف، ويعطي لنا في هذا المجال أمثلة عن هذا النوع من الأنظمة التي استطاعت أن تحقق نظم فعالة، اعتمدت على الاعتماد المتبادل بين الأجزاء التي تكون نظمها وفرضت في النهاية نوعاً من القانون على أركان النظام، ووصلت إلى حد إقامة التوازن، ويتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنها حسب الباحث هي مزيج من الشرعية والبراغماتية ونفس الأمر بالنسبة للاتحاد الأوروبي السوفيتي في فترة ستالين، حيث كانت تجمع ما بين العنف والبراغماتية، لكن الملاحظ على هذا النوع من النظم أصبح نادر الوجود في المجتمع الدول. في حين أن «مورتن كابلان» وهو من أقطاب هذه النظرية فيرى «أن تحليل نمط التأثير المتبادل بين المتغيرات الذي يعتمد على توازن النظام الدولي واستقراره يساعد كثيراً على التعرف على جوانب النظام أو عدم الانتظام في أنشطته وعملياته ويذكر أنه عندما يتسبب أحد عوامل التأثير الداخل في إحداث نوع من التغيير الراديكالي في مضمون تلك العلاقة التبادلية أو في الخصائص الذاتية لبعض تلك المتغيرات نفسها، فإن ذلك لابد وأن ينتج تحولات أساسية في سلوكيات النظام الدولي⁽⁵⁰⁾. بمعنى أن كابلان يركز في طروحاته على نماذج نظرية يمكن إسقاطها على النظم الفعلية أو الحقيقية ولكن يمكن التعبير منها بصياغة منطقية بحتة، فالنظام حسب تعبيره إذن هو مجموعة من المتغيرات ذات الارتباط الوثيق فيما بينها تعمل كتلة واحدة إزاء الهيئات المختلفة التي يتعامل معها هذا النظام.

ومن ثم فنلاحظ أن محاولة كابلان تطبيق تحليل النظام على العلاقات الدولية لم تكن بالمسألة الهينة، على اعتبار أن البيئة التي يتواجد فيها النظام الداخلي ليست نفسها تلك التي يتفاعل بداخلها النظام الدولي، حيث أن هناك اختلاف كبير، وعليه فقد قدم مقاربات نظرية من أجل تجاوز هذا العائق، تمثلت أساساً في اقتراح عدة أنظمة سبق للعالم أن عرفها عبر فترات تاريخية معينة، مثل نظام توازن القوى الذي عرفته أوروبا خلال القرن التاسع عشر، ونظام القطبية الثنائية المشقة، ونظام القطبية الثنائية المحكمة، والنظام العالمي⁽⁵¹⁾، بيد أن كابلان حاول بشكل عام توضيح بنية النظام الدولي وذلك باللجوء إلى عوامل وفواعل مختلفة، مثل ميزان القوى والقطبية الثنائية معتقداً بذلك الكفيلة بحفظ الأمن والاستقرار والتوازن وكذا الحفاظ على استمرارية النظم أو النماذج، ويفهم من هذه العوامل أنها كلها تقضي إلى البحث عن ضوابط التكيف التي تعمل على إبقاء النظام في حالة الثبات والتوازن، لاسيما وأن كل منظري النظام يعتبرون التي تعمل على إبقاء النظام في حالة الثبات والتوازن، لاسيما الاستقرار، ومن ثم فإن على النظم أن تفعل ووظيفة التكيف حتى تتجنب الآثار السلبية التي تفرزها بيئة النظام الدولي.

إن تتبع هذا التحليل يجعلنا نقول بأن كل التحاليل الأكاديمية التي تناولت قياس السلوكية الدولية تعتقد بأنه لا يمكن إسقاط مفهوم النظام على العلاقات الدولية، بالنظر إلى انعدام البيئة التي تعتبر عنصراً رئيسياً في فهم المدخلات التي يعتمد عليها في تحليل النظم، كما أن نظام توازن القوى الذي ركز عليه كثيراً كابلان فيما يخص النظام الدولي يتلاقى عملياً مع ما طرحه كتاب الواقعية التقليدية من أمثال مورغانو، حيث كان الاتفاق حول افتقار النظام الدولي للنظم الفرعية، حيث لا توجد فيه فضاءات أخرى تجعل القرارات والتوجهات المتعلقة بمصالح الأطراف تخرج عن إرادات الدول.

فنظام توازن القوى حسب منظري نظرية النظم يهدف بالدرجة الأساس إلى خلق إمكانية لتكامل الأطراف في إطار تحالفات معينة تسهم في عدم ظهور تفوق معين لطرف ما على

حساب طرف آخر، وهو ما ينشأ عنه نوع من الحفاظ على التوازن، حيث تلجأ كل دولة في هذا النظام إلى البحث عن مركز مسيطر تتمكن من خلاله من المحافظة على مصالحها، وتحول من جهة أخرى دون تحقيق أية دولة أخرى مثل هذا الهدف، مما يجعل من فكرة توازي القوى هدفاً أساسياً تسعى إلى تجسيده، ورغم كل ذلك فإن كابلان يدرك بأن نظم دولية قليلة تتفاعل إيجاباً مع أي من نماذج النظم الافتراضية التي تم اعتمادها في نظريته.

وعلى العموم فإن نظرية النظم بقدر ما اجتهدت في توصيف بنية النظام الدولي، إلا أنها فشلت في تقديم المقاربة الأمثل لذلك، حيث أن خصائص النظام الذي يحكم العالم والتميزة بالاضطراب والفوضى والعنف، لا تسمح بأن تطبق القيم النسقية النظامية على بيئة النظام الدولي المتميزة بعدم الاستقرار المستمر وبالتشنج والتراع بين الأطراف الفاعلة فيه.

ب- النظرية الوظيفية:

لقد ظهرت هذه النظرية بعد الفشل الذي أصاب عصابة الأمم من جراء عجزها على حفظ الأمن والسلام، وكذا بروز أزمة اقتصادية عالمية خانقة حدثت في عام 1929، وما صاحب ذلك من فوضى عارمة عرفها المجتمع الدولي وسمحت بالمقابل باعتلاء الكثير من الأنظمة السلطوية إلى سدة الحكم، مما دفع بالنخب الفكرية إلى العمل على إيجاد بدائل وسبل تعيد العالم إلى سكة الثبات، وتساهم في بناء نظام دولي على أسس جديدة تمكن من تذليل الصعاب أمام عالم يسوده الحوار بدلاً عن التصادم والسلم بدلاً عن الحرب⁽⁵²⁾.

وقد حملت هذه المدرسة العديد من الأفكار البناءة، ودعت إلى ضرورة تحقيق التكامل الوظيفي كشرط لتحقيق الأمن والاستقرار، ويعتبر ديفيد متراني أبرز أقطابها، حيث قام بإصدار كتاب ربط فيه السلطة بوظيفة معينة، وهو بذلك يكون قد خالف المفهوم التقليدي للسلطة الذي يعمل على ربطها بإقليم جغرافي معين⁽⁵³⁾، ويفهم من هذا أن متراني ركز بشكل قوي على ضرورة تفعيل الجانب الاقتصادي والاجتماعي كشرط أساسي لتحقيق السلام، واقترح

في هذا المجال أن تسعى الدول إلى خلق مؤسسات دولية تكون وظيفتها الرئيسية هو معالجة المسائل الفنية وتسعى بانتظام وتدرج إلى تطوير وتقوية مجالات التعاون الدولي انطلاقاً من مبدأ أن «الشكل يتبع الوظيفة»⁽⁵⁴⁾.

إن اعتماد متراني على الوظيفة كشرط لتجسيد عملية التكامل ينبع من فكرة تزايد التعقيد في النظم السياسية التي تمارس وظيفة الحكم، حيث تضاعفت المجالات والوظائف الفنية خصوصاً، وباتت الدولة غير قادرة بمفردها على حل المشاكل والاحتياجات محاولة لها رغبة في الدخول مع الدول الأجنبية في علاقات متداخلة، تؤكد في النهاية إلى ترقية مفاهيم التعاون والاعتماد المتبادل والتكامل الوظيفي، بحيث أن هذه العلاقات التعاونية والاندماجية ستفضي إلى خلق حاجات جديدة، ومن ثم يكون هناك مجال جديد للتعاون، بمعنى أن المصالح المشتركة التي تجمع بين الدول في إطار علاقات تعاون تصبح أهم ضابط العملية السلام، كما أن الانتشار الكبير لقيم التعاون الدولي خصوصاً في المجالات الفنية سيؤدي إلى تجاوز الاتصال السياسي العادي، إلى البحث عن الصيغ التكاملية الاقتصادية الحقيقية⁽⁵⁵⁾.

ومن ثم فإن الباحث متراني يدعو من خلال هذا الطرح إلى نقل اهتمامات الدول من الجوانب السياسية البسيطة إلى المجالات الفنية المعقدة والمثيرة للجدل، وهو في كل ذلك يقدم تبريرات جد مهمة حول حاجة الدول إلى التنسيق والتعاون فيما بينها، فهو يعقد بأن الدولة القومية أضحت عاجزة بمفردها على تلبية الحاجات الاجتماعية كما أنها غير قادرة من حيث الإمكانيات على تحقيق السلام والأمن لرعاياها، ثم ذهب بعيداً عندما اعتبر أن الصراع والحرب هما نتاج تقسيم العالم إلى دول قومية منفصلة ومتصارعة⁽⁵⁶⁾، ثم اقترح إنشاء شبكة من التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي بشكل تدريجي تكون مهمتها العمل على إعادة تشكيل الأوضاع داخل العالم - بكيفية تسمح بنقل ولاءات الشعوب من الدول القومية إلى هذه المنظمات الدولية، ودفعها لأن تكون أكثر تقبلاً لفكرة التكامل الدولي.

كما أن الملاحظ على النظرية الوظيفية من خلال كل روادها وفي مقدمتهم متراني أنها تقدم في توجهها العام أفضلية التكامل الدولي على التكامل الإقليمي، حيث أن متراني مثلاً عارض بشدة عملية الاندماج على المستوى الإقليمي واعتبر أن ذلك سوف يؤدي إلى إعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجديدة ويقصد بها ما يعرف الآن بالإقليمية، وبالتالي القدرة على توظيف تلك القوة في نزاعات إقليمية، حيث تتحول الحروب والصراعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الجهوية⁽⁵⁷⁾، وبناءً على ما سبق نلاحظ أن النظرية التي جاء بها ديفيد متراني ارتكزت على الأفكار التالية:

- التركيز على نقل الاهتمام الدولي من القضايا السياسية إلى الإشكالات الفنية المعقدة.
- إظهار مبدأ التعاون الاقتصادي الذي يتدرج من القضايا السياسية الدنيا الممثلة في الإشكالات الاقتصادية التقنية والفنية، والتي يمكن تمييزها عن ميادين السياسة العليا كقضايا الأمن القومي التي تحظى بأهمية أيديولوجية كبيرة، وكشرط لتحقيق عملية الاندماج الوظيفي.
- ضرورة خلق مؤسسات اقتصادية ومنظمات تقنية على المستوى الدولي والتركيز فيها لا يكون على القوانين وأنماط التسيير الجامدة، بل يجب الاعتماد على الوظيفة التي تؤديها فقط، ومن ثم تحديد أنواع الأجهزة والهيئات التي تحتاجها في نشاطها.
- المجتمع الدولي المسالم لا يمكن له أن يتأسس عن طريق الموائيق والاتفاقيات السياسية، بل أن قيم التعاون والتكامل والاندماج الوظيفي هي فقط التي يمكن لها أن تؤدي إلى تحقيق قيمة السلام هذه، لأنه من الناحية المنطقية فإن الشبكة المكثفة من المصالح والنشاطات المتداخلة التي يخلقها هذا التعاون وهي التي تؤدي في النهاية إلى تجسيد أهداف الوحدات التكاملية.

ومن ثم فإن منهج النظرية كما هو موضح يرتكز على مبدأ الانتشار أي أن تطور التعاون الدولي في حقل معين يؤدي إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون، ومن ثم تصبح الحاجة هي أهم دافع لعملية انتشار مبدأ التعاون «وبوجود هذه النشاطات ستؤدي لا محالة بالدول المعنية

بالتكامل إلى التوجه نحو السلم، وهنا يذهب ديفيد متراني إلى ضرورة نقل الاهتمام من القضايا السياسية الحادة إلى الاهتمام بالمشكلات الفنية، غير المثيرة للجدل»، وإضافة إلى ما قدمه متراني من افتراضات، سار على نهجه العديد من المنظرين من أمثال «اميريك كروس» الذي نصح بتأسيس علاقات دولية ذات بعد اقتصادي، لأن لغة المصالح حسبه أكثر ثباتاً وعمومية من أية لغة أخرى، كما أن الحروب حينها تصبح غير مجدية لأنها ستكون مكلفة لمن يفكر فيها، أما الباحث «غالتنك» فقد افترض أن تكون عملية التكامل تتم في حالة وجود تطابق في وجهات النظر والتصورات الخاصة بكل دولة من الدول، كما يعتقد بأن المجتمع الدولي المعاصر أصبح أكثر نزوعاً إلى التكامل في إطار المنظمات أكثر منه في مجال التكامل الإقليمي، إذن فإن هذه المنظمات خلقت شبكة واسعة وجديدة من التعاون المتبادل وأدى هذا إلى ظهور نقاط تلاقي جديدة لم تتوصل إليها الدول القومية، غير أن المشكلة تصبح تعني ضرورة البحث في تطوير بديل لأشكال التكامل الإقليمي المعتمدة حالياً، في حين يرى «دوتيش» أن الاتصال هو وسيلة مهمة لتحقيق التكامل بين الدول «فالأقطار أو الدول ليست إلا حشود من الأفراد تتحدد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها وتنفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان أو خالية إلى حد ما، كما أن الشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها»⁽⁵⁸⁾.

وبالتالي فإن هذا الطرح الذي قدمه جميع الباحثين الذين أسسوا النظرية الوظيفية التقليدية دفع إلى الاهتمام بتطوير سياسات التعاون بين الدول من جهة وساهم في خلق تيار نظري جديد داخل هذه المدرسة حاول أن يجدد في أفكارها، وهو ما أصبح يعرف في فقه التنظير للعلاقات الدولية بالوظيفية الجديدة.

الوظيفية الجديدة: لقد جاءت هذه النظرية على أنقاض الوظيفية التقليدية حيث كانت محل انتقادات كثيرة بفعل افتراضاتها الخاصة بعدم أخذ في الاعتبار اختلاف حجم الدول واختلاف إمكانياتها والمشاكل التي تتولد عن هذه الاختلافات، كما أنها لم تعطي اهتماماً فرادة

الدول من الناحية السياسية في تحقيق التكامل الدولي، بالإضافة إلى صعوبة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية عن المجالات السياسية ناهيك على أن إرادة التكامل أو الوحدة السياسية هي مرتبطة أكثر بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية، وقد كان من أبرز مفكريها «هاس ارنست»، بينما كان روبرت شومان وجان مونييه من الأوائل الذين اهتموا بالناحية العملية والتنظيمية وذلك من خلال تركيزهم على إنشاء مؤسسات مركزية إقليمية يكون الهدف منها هو خدمة أهداف التكامل الاقتصادي لدى الجماعات المنظمة، وقد ساهمت هذه النظرية في تزويد الجماعة الأوروبية بالإطار الفكري الذي ساعدها على تحقيق مقاصدها.

وعليه فإن الوظيفة الجديدة تستمد طروحاتها من بعض عناصر النظرية الوظيفية، حيث تعتبر أن التكامل يبدأ في القضايا ذات الطابع السياسي البسيط، ثم يتعمق ليشمل القضايا الاقتصادية والتقنية المتشابكة، لكن الشيء الجديد الذي أضافته هذه المدرسة هي أنها سعت عن طريق المنظر هاس إلى تقنية الوظيفية من بعض الأفكار البالية فيما يخص التكامل، وأوضحت أكثر واقعية من الوظيفية السابقة، وذلك من حيث عدم الفصل بين الشؤون الاقتصادية والسياسية، واعتبرت أن الأنظمة لسياسية تتفاعل في بيئات متداخلة⁽⁵⁹⁾، ثم أن «هاس» ظل يركز على أن التكامل هو عملية معقدة تتضمن انتقال الولاء إلى سلطة دولية، جديدة تكون لمؤسساتها غير الوطنية قوة التأثير على الدولة وأن هذا الطرح مردود عليه، وذلك أن انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة مسلمة جد ضعيفة ولا تستند إلى أية أرضية واقعية، فصحيح يمكن تصور هذا التوجه على صعيد الأفراد، لكن بالنسبة للوحدات السياسية فإن القضية مختلفة تماماً، بحيث أن المنظمة تسعى لجلب الاستقطاب عبر إثارة مسائل التكامل والاندماج كهدف لزيادة مصالحها، لكن لا تستطيع أن تكون أيديولوجية معينة تسمح بانصهار إقليمي يقضي على الولاء الحقيقي للدولة.

وهنا يمكن الاعتقاد بأن الوظيفة الجديدة تشترك مع الوظيفة القديمة وأيضاً مع مجمل نظريات ومفاهيم الاندماج الغربية في افتراض خاطئ يتعلق بإعطاء الأولوية للقيم المنفعة المادية على حساب القيم الرمزية المتمثلة في الحوافز المحددة والدافعة للسلوك الدولي، سواء تعلق الأمر بالنسبة للدولة، أو في السلوكية الدولية بشكل عام، فهناك فروقات اجتماعية سوسيولوجية وتقنية بين المجتمعات الصناعية المتقدمة ونظيرتها النامية لا ينبغي تجاهلها في هذا الاتجاه.

وعلى العموم فإن هذه النظرية تركز على مفهوم التكامل الجهوي بحيث أن الاختلافات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الموجودة بين الدول تصعب من عملية الجمع بينهم، لذلك فإن أفضل سبيل لتحقيق الاندماج بينهم هو تجسيد البعد التكاملي الإقليماني الذي ينحصر في مناطق جغرافية معينة، ويتميز بحملة من الشروط الأولية للتكامل منها التحانس والتشابه في البنية الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تتوفر في الدول الراغبة في تحقيق التكامل⁽⁶⁰⁾.

فهاس الذي قدم مقاربات وواقعية للسلوك الدولي، لم يفوت الفرصة وانتقد «متراني» بسبب إهماله لعامل القوة، واعتبروها متغيراً سلبياً لا يساعد على تحقيق السلام، وأكد بالمقابل على أن القوة لها أهمية كبيرة في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن الناحية الوظيفية يمكن لبعض البرامج الدولية حسب تصوره، إن جردت من الصراعات الايديولوجية أن تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي والتطور الإنساني.

وعلى الرغم من أن هاس كان أكثر المنظرين إسهاماً في هذه النظرية، إلا أن هذا لم يمنع من بروز باحثين آخرين، من أمثال كارل دوتش الذي ركز في أبحاثه على ضرورة تطوير افتراضات هذه النظرية الجديدة، حيث أنه أسقط مفهوم التكامل الجهوي على دراسته لتجربة أوروبا الغربية، ووصل إلى أن الاتصال كنظرية تعد عاملاً مهماً في تحقيق عملية التكامل، بحيث أنها تقوم على تكثيف المبادلات والاتصالات القائمة بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع، ومن ثم فإن هذه الإضافة النظرية للوظيفية الجديدة ساهمت مباشرة في بروز نظرية خاصة أخذت

تسمية نظرية المبادرات الدولية التي تهم بمجالات التدخل بين عناصر المجتمع الدولي، وعرفت رواجاً محدداً بسبب عزوف الدول والتجمعات الإقليمية الأخذ بأبعادها.

في حين أن المنظر «بروست روسيت» فقد اهتم بالنموذج التجريبي المبني على المتغيرات الكمية كأساس لدراسة الظواهر التكاملية، بمعنى أنه وظف العلوم التجريبية من رياضات وإحصاء في قياس حجم باحث من تقسيم أية ظاهرة تكاملية جهوية⁽⁶¹⁾.

بينما «تيوني» وهو أقل دقة من الباحثين السابقين، فهو يميز في افتراضاته فيما يخص عملية التكامل بين الدول التقدمية والدول المتخلفة، حيث يعتقد بأن خطورة الدول الناقصة العمران ضئيلة في مجال العمليات التكاملية، وذلك لاعتبارات بنيوية خاصة، توجد عليها اقتصاداتها، فالعصرنة حسب شرط أساسي لنجاح عملية التكامل، وهو في هذا المجال يقيم مقارنة بين مفهومين متداخلين، التكامل والوحدة، فالأول يدل على البعد الستاتيكي والثاني يتميز بالديناميكية والحيوية وهي المطلوبة في عملية التكامل المرغوبة. بين أنه على الرغم من النظريات الوظيفية والوظيفية الجديدة التي تناولت فكرة التكامل والتعاون الدولي طرحت في مراحل سابقة إلا أنها كانت سبباً في بروز التكتلات الإقليمية التي ظهرت بشكل واسع بعد الحرب الباردة وجعلت الباحثين الذين اهتموا في أبحاثهم بظاهرة التكتلات الجديدة يركزون على ضبط القضايا التي يجب أن تكون محور عمل هذه التكتلات، مثل البحث عن سبل إقرار السلام وكذا إمكانية مساهمتها في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، بالإضافة إلى مختلف المشاكل والتحديات التي يمكن أن تعترض نشاطها، «فولت روستو» اعتبر أن ظهور التكتلات الإقليمية هي أهم متغير حدث بعد نهاية الحرب الباردة⁽⁶²⁾.

كما اعتبر «أندرو هوريل» أن التكتلات الإقليمية يمكن أن تساهم في تحقيق السلام والاستقرار ليس فقط على المستوى الإقليمين ولكن أيضاً على المستوى الدولي، ففي ظل نظام تسوده التكتلات الاقتصادية الإقليمية يكون من الأسهل التوصل إلى عقد اتفاقية ومعاهدات

عديدة وفي مجالات مختلفة مثل الأمن والبيئة، كما أن جمع عدد محدود من الدول في تكتلات معينة ومحدودة أهون من البحث على عقد اتفاقيات دولية تجمع حوالي 170 دولة⁽⁶³⁾.

لقد حصلت ثمة تطورات على نظرية التكامل الوظيفي أو ما يصطلح على تسميته بالوظيفية الجديدة التي تتعامل مع العلاقات السياسية ولو بمستوياتها الدنيا، لاسيما وأن الإدعاء بأن التكامل والاندماج الاقتصادي والاجتماعي يتم بدون الجوانب السياسية فهو خاطئ، بحيث يصعب إقرار أي نوع من التكامل والتعاون من دون أن تكون هناك إرادة سياسية حقيقية من قبل الدول، أضف إلى ذلك أنه مهما تزايدت العلاقات التكاملية والاندماجية، فإن ذلك لن يؤدي بتاتاً إلى القضاء على النزاع والحرب، وبما يكون حافزاً على التقليل من حدتها ليس إلا.

وهذا رغم اعترافنا بالطابع الإيجابي الذي تركته النظرية الوظيفية بشقيها على أبعاد السلوك الدولي خصوصاً في مجال التكتلات الاقتصادية التي ظهرت في مناطق عديدة من العالم وعلى الأخص في القارة الأوروبية، حيث أن تطبيق الوظيفية الجديدة أفضى إلى تحقيق صيغة الاتحاد الأوروبي، حيث نشأت فكرة الجماعة اقتصادياً ثم تدرجت إلى أن وصلت إلى معاهدة ماستريخت عام 1992 إلى نوع من العلاقات السياسية وعلى مستوى معين من الاعتماد المتبادل، فالمزايا التي تنتج عن نظرية التكامل الوظيفي عديدة، ويمكن تلخيصها في كونها تؤكد على مبدأ المنفعة المتبادلة بين الدول، وتعميق التعاون فيما بينها بما يسمح من تحقيق حدة النزاعات، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير وسائل التعامل السلمي بين الحكومات بعيداً عن مناخ التهديد باللجوء إلى القوة.

وبالرغم من كل هذه المزايا إلا أن ذلك لا يمنعنا من توجيه جملة من الانتقادات لهذه النظرية، وفي مقدمتها أن الحرب ليست ظاهرة مؤقتة بل بالعكس فهي مستمرة رغم حدوث حالات من التعاون والتكامل في مختلف المجالات، كما أن فصل الفواعل السياسية والصراعات

التي تنشأ بين القوى الدولية بفعل عامل المصالح عن قضايا التعاون الوظيفي الدولي تعد مسألة مبالغ فيها، ثم أن التركيز على أن أشكال التعاون الوظيفية تأخذ دائماً أبعاداً تصاعدية هو أمر غير واقعي، فيحدث أن تصل تلك الأشكال إلى مستوى معين وتتوقف أو تتراجع أو تنتفي، لكنها قد تعاود في التصاعد من الجديد، ونفس الملاحظة يمكن أن نسجلها حول فكرة الولاء للمؤسسات والمنظمات، بحيث أنه رغم كل النجاحات المحققة في هذا المجال إلا أن الشعوب تبقى دائماً مرتبطة بانتماءاتها القومية والوطنية ولنا في تجربة الاتحاد الأوروبي خير مثال على عدم مصداقية هذا الافتراض.

فأغلب النظريات التكاملية أغفلت موضوع الصراع الذي يعد أحد المتغيرات البارزة في عملية التكامل أو الاندماج الوجدوي، ناهيك على أن الجهود النظرية التي تمت في مجال العلاقات الدولية أبرزت إطارات نظرية عامة يتم من خلالها تحليل مجموعات رئيسية من المتغيرات، فالواقعية السياسية مثلاً قدمت مقاربات جد هامة مازالت تحكم واقع العلاقات الدولية مالياً، وبنت افتراضاتها على أفكار واقعية مثل القوة والمصلحة القومية وميزان القوى، وهي أن انتقدت أكثر من غيرها من النظريات إلا أنها قدمت لنا إطاراً نظرياً للتحليل في السياسة الدولية والسياسة الخارجية لا يستهان به.

فهناك صعوبات عامة نظرية وعملية تقف كتحدٍ حقيقي أمام التنظير للعلاقات الدولية، حيث يصعب التنبؤ للمستقبل، على اعتبار أن حصر المتغيرات الدولية مسألة جد صعبة، بالإضافة إلى التعقيد الذي أصبح يميز العلاقات الدولية وارتباطها بالتغيرات الاقتصادية والبيئية والثقافية والفكرية، كل ذلك حول مسألة التنظير للعلاقات والسلوكات الدولية فكرة جد شائكة.

كما أن العلاقات الدولية للأسف لم يتغير بموازاة تطور مناحي الحياة الحديثة الأخرى، بحسب تحاليل الدكتور برهان غليون⁽⁶⁴⁾، في مقال له في جريدة الوطن السعودية بتاريخ

جويلية 2007، فهو مازال يعتمد على قواعد قديمة، وضعت في القرن السابع عشر، ترى في الحرب متغير أساسي في ضبط العلاقات بين الدول، وهو ما انعكس سلباً على أداء المجموعة البشرية، حيث تسود التفاعلات والحروب المدمرة، وتمنع بالمقابل أي أمل في تفعيل القانون الدولي ودوره في ضبط العلاقات بين الأمم. بما يخدم السلم والأمن والاستقرار على المستوى العالمي.

الموامش:

1- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحفي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1985، ص 14.

2- مرجع سبق ذكره، ص 16.

Henry Kissinger : Does America need a foreign policy ?, Toward 3- a Dipomacy for the 21 st Centry, New York : Simon and Schuster, 2001, p : 12

4 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 29.

5- نفس المرجع السابق، ص 39.

6- Morgenthau. Hans : Politics amangnations, (New York : Al fred knopf, 1960). Hoffman, Stantey : Contemporary Theory in international relations. (N.J. Prentice Hall, 1960).

7- د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات، طبعة خاصة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص 18.

8- نفس المرجع السابق، ص 19.

- 9- عبد الكريم عبد العزيز الصفار، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1994، ص 809.
- 10 - نفس المرجع السابق، ص 810.
- 11- أنظر/ سعد حتمي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2000.
- 12 - عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مطبعة سيكو، بيروت، 2003، ص 52.
- 13- Raymond Avon, Qu'est ce qu'une théorie des relations internationales, R.F.S.P, 1967, p : 843.
- 14 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغارف (مرجع سابق)، ص 59.
- 15- د. ناصيف يوسف حتمي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1985، ص 24.
- 16 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغارف (مرجع سابق)، ص 61.
- 17Robert H. Jackson, Quasi- states : sovereignty, international relations and the third world, Great Britain : Cambridge university Press : 1993, p 164
- 18- James N. Rosenau, The national interest, in : James Barker and Miechel Smith, Great Britain : Holandes MC2 Dougl, 1970, p. 186
- 19- أنظر/ توفيق سعد حتمي، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2000.
- 20- Hans J. Morgenthau, politics among nations, the struggle for power and peace, Fifth edition, New York Alfred Aknof, 1978, p. 04.
- 21 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغارف (مرجع سابق)، ص 66.

22- Raymond Aron, Peace and war, N.Y Double day, 1966, p 2.

23 - والاس ايروين الصغير، أضواء على السياسة الأمريكية في العالم، ترجمة: نور الدين الزراري، ونور الدين خايل، القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1986، ص 240.

24 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف (مرجع سابق)، ص 64.

25 Hans J. Morgan Thou, Politics among nations : the struggle for power and peace, Fifth edition, New York : Alfred Aknof, 1978, p : 04.

26- عادل ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1997! ص 230.

27- Hans J. Morgan thou, op.ci, p. 15.

28- لمزيد من التفاصيل أنظر/ الدوري عدنان طه، العلاقات السياسية الدولية، الطبعة الرابعة، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1998.

29 - جورج روبرت وأليستار ادواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجليبي، طبعة أولى، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1999، ص 386.

30 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف (مرجع سابق)، ص 73.

31 - ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 25.

32- Robert O. Keohane, Theory of world politics structural realism and beyond, In International, relations theory : Realism, pluralism, globalism. Ed Pauler, viotri and mark. V. Kauppi, 2th ed, New York : Mac Millan Publishing company, 1993.

33 - Stephen G. Brooks, 1997, Dieling realism : realism international rela-tions, international organization, vol 51. N° 03 Summer 1997. Internet available from : <http://www.meholyoke.du/qcad/intrel/books.htm>

34- أنظر/ ستيفن والت، العلاقات الدولية: الثقافة العالمية، الكويت، العدد 89، ترجمة: منير كمال، أوت، 1998.

look/ Stanly Hoffman : International relation : the long to 35-
theory, in : international politics and foreign policy, edited by James
(Roseman (Free, New York : 1961.

36 - د. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 32.

37- Hoffman, Stanley, Weighing the balance of power, Foreign affairs, vol 50,
Jully 1972, p : 618.

38- نفس المرجع السابق، ص 40.

39Morganthou, Hans Scientific man VS power politics, University of Chicago
Press, 1946.

40- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ص 63.

41- S. Walt, International relations : one world, Many theories foreign policy,
Spring 1998.

42- أنظر/ أحمد عطية الله، القاموس السياسي، الطبعة الثالثة (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968).

43 Samuel P. Huntington, 1997, The erosion of american national intersts,
Foreign Affairs, vol. 76, n° 5 (september/ october 1997).

44 - ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 61.

45- Mc Clleland, Charles, Application of general systems theory in interna-
tional relations, in : James Rosenau, (ed.) : International politics and foreign
policy (N.Y Free Pres : 1961).

46 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف (مرجع سابق)، ص 108.

- 47- Rose Crance, Richard : Action and reaction world politics, international systems in perspective, (connection, Green wood publishers, 1977).
- 48- Easton David, The current meaning of behaviouralism, in James Charles Worth (ed) Contemporary political analysis, New York, Free Press, 1967, p.p. 1131.
- 49- Deurtsch Karland J. David Singer, Multipolar Power system and international stability, world politics, voll. 16, n° 3, April 1964, p : 390.
- 50 - جيمس دروتي، روبرت بالاستغراف، (مرجع سابق)، ص 808.
- 51- M. Kaplan : System and process in international politics, ed. J. Wiliey and sans, New York, 1966, p : 88.
- 52- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (مرجع سابق)، ص.ص 282-283.
- 53- David Mitrany : a working peace systems introl, by Hans J. Morgantou, Chicago IIL, Quadrangle book : 1966.
- 54- ريمون حداد، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار الحقيقة، 2000، ص 205.
- 55- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف (مرجع سابق)، ص 271.
- 56- ريمون حداد (مرجع سابق)، ص 206.
- 57- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (مرجع سابق)، ص 276.
- 58- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف (مرجع سابق)، ص 275.
- 59- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (مرجع سابق)، ص 279.
- 60- Joseph. S. NYE peace in parts : integration and conflictn in regional organisation (Boston, ma. Little, brown, 1971), p. 22.

61- Jean Bazza, l'intégration politique externe, notion globale et analyse socio-logique, edition nord welaearls lauvain, 1963, p. 65.

62- Walt Roston, The coming of age of regionalism, a metaphor for our time, Encomter, vol 74, n° 5 (june 1990), p. 50-58.

63- Andrew Hurrell, Latin American in the New world order a regional bloc of Amercias, International affairs, vol 68, n° 1 (january 1992), p.p. 17-29.

64- رئيس مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون - فرنسا.